باشر «التيار الصدري» استعداداته للانتخابات النيابية المبكرة، المقررة في 6 يونيو/حزيران المقبل، وسط طموحات بإمكانية الظفر بأكثر من 100 نائب، والتفرّد بتسمية رئيس جديد للحكومة العراقية. ويحاول زعيم «التيار» مقتدى الصدر استغلال تشتّت قوى عدة لخطف أصواتها

العراق

استنفار التيار الصدري انتخابياً

مقتدى يضع هدفاً: تسمية رئيس الحكومة المقبلة

أنصار الصدر يستعدون بقوة للانتخابات 6 يونيو (فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

على الرغم من أجواء التشكيك السياسي بإمكانية إجراء الانتخابات العراقية المبكرة في موعدها المقرر في السادس من يونيو/حزيران المقبل، إلا أن التحشيد المبكر بدا واضحاً في الأيام الماضية في بغداد. وتجلّى ذلك في عودة الزيارات الميدانية للسياسيين والنواب وزعماء الكتل إلى الأحياء الفقيرة والعشوائيات، وتجدد خطب مغازلة الشارع وتكرار وعود الخدمات والوظائف. وبدا واضحاً تحشيد «التيار الصدري» أكثر من غيره من الكتل في هذه الأنشطة، لا سيما بعد إعلان قيادات فيه عزم التيار الحصول على رئاسة الحكومة المقبلة.

في السياق، كشف قيادي بارز في «التيار الصدري» برّعامة مقتدى الصدر لـ«العربي الجديد»، عن بدء التحضير شعبياً للانتخابات التي يسعى التيار للحصول فيها على ما لا يقل عن 100 مقعد في البرلمان، بشكل يمنحه حق تشكيل الحكومة. ولفت إلى أن «الحكومة المقبلة ستكون من حصة التيار الصدري»، معتبراً أن «زمن حزب الدعوة والمجلس الأعلى انتهى، بسبب تراجع شعبيتهم وفشلهم في إدارة الحكومات السابقة». ولفت إلى أن «التيار الصدري» سيدخل الانتخابات منفرداً بقائمة واحدة، بعد تجربة غير ناجحة مع الحزب الشيوعي العراقي والمدنيين. وقال إن هناك بوادر حول تحالف الشيوعيين مع تيارات مدنية وأخرى ولدت من ساحات التظاهر في هذه الانتخابات، والتنافس في معاقل الإسلاميين في كربلاء والنجف ومناطق أخرى، لذا من غير الوارد التحالف معهم بل سيكونون خصوماً انتخابيين.

التعامل مع أميركا

وحول كيفية تعامل الحكومة المقبلة مع الأميركيين، في ظل رفع التيار شعار مقاطعة واشنطن ووصف نفسه بـ«التيار الممانع والمقاوم»، أفاد القيادي أنه «ليس شرطاً في أن يكون رئيس الحكومة المقبل من التيار الصدري، بل مكلفاً منه. وعلى الأغلب سيكون من خارج المنتمين للتيار». وأضاف أن «الصدر يخطط للحصول على الأغلبية في البرلمان الجديد كي يستطيع اختيار رئيس الوزراء شخصياً، من دون أن تكون هذه الشخصية صدرية، بل قريبة منه، وتحظى بعلاقات مع كافة الأطراف السياسية، بالإضافة إلى الدعم الإيراني الأميركي. الصدر يدرك أنه من الصعب تقديم أي شخصية غير متفق عليها بين الأميركيين والإيرانيين».

وذكر أن «العمل جارٍ لاختيار وجوه جديدة كمرشحين للتيار، إضافة إلى عدد من النواب السابقين لكتلة الأحرار وبعض النواب الحاليين. وتعمل الهيئة السياسية للتيار حالياً على اختيار الاسم الجديد للقائمة، وكذلك اختيار المرشحين بعد إجراء لقاءات معهم».

من جهته، اعتبر رئيس مركز التفكير السياسي في بغداد، إحسان الشمري، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «التيار العراقي الوحيد الذي يعوّل على الجمهور العقائدي الذي يتبع زعيم التيار مقتدى الصدر، لأن غالبية القوى السياسية، تحديداً الشيعية منها، فقدت تأثيرها على جمهورها. ورأى أن «الصدريين يمكنهم تحقيق الأغلبية على باقي القوى الشيعية الأخرى في الانتخابات المقبلة. من هنا يتم طرح أو ترويج قضية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لكننا نتوقع ألا تكون الحكومة المقبلة حكومة أغلبية، إذ يمكن للتيار الحصول على ما بين 70 و80 مقعداً نيابياً. بالتالي ستكون الحكومة العتيدة ائتلافية». وتوقع الشمري ألا يختار الصدر شخصية من «التيار الصدري» لرئاسة الوزراء، حتى مع حصوله على مقاعد أكثر من باقي الكتل، كونه لا يرغب في تحميل التيار أي مسؤولية فشل حكومي، لهذا سيستمر صانعاً للحكومات. ورجّح أن يسيطر «التيار الصدري» على الأكثرية الوزارية في الحكومة الجديدة، خصوصاً الحقائب المخصصة للقوى الشيعية. وهو ما يفضله الصدر أكثر من فكرة تسلّم تياره رئاسة الحكومة بشكل مباشر.

> يهدف التيار الصدري لحصد أكثر من 100 نائب في الانتخابات
>
> الشارع العراقي ينتقد الإسلاميين بمختلف عناوينهم ومسمياتهم

أرقام مبالغة؟

بدوره، اعتبر عقيل الربيني، النائب في ائتلاف «النصر» بقيادة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، حديث «التيار الصدري» بشأن إمكانية الحصول على 100 مقعد في الانتخابات المقبلة وتشكيل الحكومة الجديد، بأنها «دعاية انتخابية مبكرة». ولفت في تصريح صحافي إلى أن «جمهور التيار ثابت وواضح جداً منذ أول عملية انتخابية جرت في البلاد بعد عام 2003 وليومنا هذا، فلم يحصل التيار الصدري على أكثر من 40 مقعداً نيابياً في كل العمليات الانتخابية السابقة. بالتالي إن حصته من الانتخابات المقبلة لن تتجاوز الـ50 مقعداً، لأن المنافسة ستكون شديدة في ظل رغبة الشارع بالتغيير وظهور أحزاب سياسية جديدة تدعو للحكم المدني في البلاد». ولفت إلى أن «الشارع العراقي ينتقد الإسلاميين بمختلف عناوينهم ومسمياتهم، وهذا ما يجعل حصول الصدريين على 100 مقعد في الانتخابات المقبلة محالاً. فقضية اختيار رئيس الوزراء أو تشكيل الحكومة بصورة عامة، يخضع إلى توافقات وتحالفات ما بعد الانتخابات، ولا يمكن حصر هذا الأمر بيد جهة معينة».

في المقابل، شدّد القيادي في «التيار الصدري» حاكم الزاملي، على إمكانية حصولهم على 100 مقعد في البرلمان المقبل، مشيراً، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن المؤشرات والمعطيات، خصوصاً مع قانون الانتخابات الجديد، تؤكد أن التيار الصدري سيحقق الأغلبية الكبيرة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، قد تصل إلى 100 نائب أو حتى أكثر. وأضاف أن «رئيس الوزراء المقبل سيكون من التيار الصدري، ولدينا عدد كبير جداً من الشخصيات لشغل هذا المنصب».

شكل الحكومات السابقة

مع العلم أن حكومات ما بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، بدأت مع حكومة إياد علاوي، بين عامي 2004 و2005، بتكليف أميركي للحكومة المؤقتة آنذاك. ثمّ ظلّ منصب رئاسة الحكومة حكراً على القوى الإسلامية التقليدية، أبرزها حزب «الدعوة» لأربع حكومات متتالية. وفي عام 2018، تسلّم عادل عبد المهدي الآتي من تنظيمات المجلس الإسلامي، رئاسة الحكومة، قبل استقالته إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البلاد نهاية العام الماضي. وفي العام الحالي، تم التوافق على تكليف مصطفى الكاظمي لحكومة مؤقتة تنتهي مهامها بعد إجراء انتخابات يونيو المقبل

للحديث تتمة...

مرض القضاء في تونس

وليد التليلي

لا شك في أن المؤسسة القضائية في تونس متعبة ومثقلة بأزمات تراكمت على مدى عقود، وأن وضعها اليوم زاد تعقيداً بالمشاكل القديمة التي لم تُحل، والجديدة التي تهدد صورتها بالكامل وتضرب حبل الثقة بينها وبين المواطن. القضاة التونسيون أنطلقوا، يوم الاثنين الماضي، في إضراب امتد لخمسة أيام بدعوة من جمعية القضاة ونقابة القضاة، وتقرّر الجمعة، تمديد الإضراب احتجاجاً على عدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم.

من حق القضاة الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية أن يحتجوا على أوضاعهم، وعلى حكومة لا تسمعهم، على الرغم من أنها أقرت منذ أيام إجراءات لصالحهم، لم تحصل على رضاهم بدليل قرار تمديد الإضراب. ولكن ظروف العمل ليست وحدها ما يسبّب أزمة القضاء في تونس، وإنما هناك أيضاً مشاكل عديدة أخرى، من بينها ما برز على السطح أخيراً بين وكيل الجمهورية السابق ورئيس محكمة التعقيب، وتحوّل إلى صراع مفتوح بينهما ونشر لمراسلات داخلية تحمل اتهامات متبادلة خطيرة للغاية.

المنظمة المستقلة «أنا يقظ»، دعت المجلس الأعلى للقضاء، إلى رفع الحصانة عن الرئيس الأول لمحكمة التعقيب الطيب راشد، وأيضاً وكيل الجمهورية السابق في المحكمة الابتدائية بتونس بشير العكرمي باعتبارهما «محلّ الشبهة إلى حين الانتهاء» من البت في التهم الموجهة إليهما». وذكّرت أن ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي وتحت قبّة مجلس النواب حول شبهات فساد وتلاعب بالملفات هي «ادعاءات خطيرة»، مشيرة بالخصوص إلى حساسية مركزهما في النظام القضائي التونسي من حيث الواقع والرمزية، وفق تعبيرها. وأكدت المنظمة أنه لا مجال لاستقلال القضاء ما دام هناك قضاة تتعلق بهم مثل هذه الشبهات وما زالوا يباشرون مهامهم من دون أي مساءلة أو محاسبة، ما من شأنه إحباط عزائم كل من يحاول الإصلاح والتأسيس لقضاء عادل.

ولكن القضاة أيضاً منقسمون، بين جمعية ونقابة، على الرغم من أن حجم الخلاف خفت في الفترة الأخيرة، وهناك صراعات كبيرة في أكثر من مستوى قضائي منذ سنوات، قد يترجم مرحلة شديدة الحساسية في نضال القضاة من أجل فرض استقلاليتهم واستقلال مرفقهم عن التدخل السياسي الذي سيصعّب عليهم المهمة من دون شك، فالجميع ومن كل التيارات لا يترك فرصة لضرب القضاء إذا ما تعلّق الأمر بملف يهمه، مع أننا جميعاً خاسرون إذا لم نسهم في استقلال هذه السلطة، وإذا مرض القضاء فلمن يلجأ الناس وبمن يستجيرون؟

السلطة تواصل ترتيبات التنسيق مع الاحتلال

بعد أيام قليلة على إعلان السلطة الفلسطينية عودة التنسيق الأمني مع الاحتلال، تباشر مكاتب الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية أعمالها اليوم

تواصل السلطة الفلسطينية استعادة تنسيقها بكافة أشكاله مع سلطات الاحتلال، وذلك على وقع فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة الأميركية. وفي هذا الإطار، أعلنت الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية، أمس الأحد، عودة العمل في مكاتبها في مختلف المدن الفلسطينية ابتداء من اليوم الإثنين، وذلك بعد أقل من أسبوع على إعلان السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عودة التنسيق الأمني بينهما. وتتولى الهيئة، التي توقف عملها منذ نحو 6 أشهر، مسؤولية تنظيم العلاقة المدنية اليومية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في ما يخص تسجيل المواليد وإصدار جوازات السفر واستصدار تصاريح دخول إلى الداخل الفلسطيني المحتل، وذلك من خلال علاقتها مع الإدارة المدنية للاحتلال. وكان وزير الهيئة حسين الشيخ، قد أعلن الثلاثاء الماضي، عودة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى ما كان عليه قبل 19 مايو/أيار 2020، حين أعلنت السلطة وقفه رسمياً. وجاء قرار السلطة حينها كنوع من الاحتجاج على خطة إدارة الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات الرئاسة أخيراً، دونالد ترامب، المعروفة بـ«صفقة القرن»، وهدفها تصفية القضية الفلسطينية، والتي أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر لضمّ غور الأردن. وعلى إثر وقف التنسيق، بدأ الفلسطينيون بالتوجه مباشرة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية لإنهاء معاملاتهم التي تحتاج إلى موافقة إسرائيلية، أو من خلال التواصل مع صفحة منسّق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية على موقع «فيسبوك». وفي بياناها الجديد، دعت الهيئة الفلسطينيين إلى «عدم التوجه إلى ما يسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، وعدم التعامل مع ما يسمى صفحة المنسق». وبحسب مصادر فلسطينية تحدثت لوكالة «فرانس برس»، فإن آلاف المواليد الفلسطينيين الجدد، الذين ولدوا بعد 19 مايو الماضي، غير مسجلين رسمياً لدى إسرائيل، وأدى وقف التنسيق إلى تراكم ملفاتهم وملفات أولئك الراغبين في الحصول على هوية فلسطينية جديدة أو جواز سفر في وزارة الداخلية الفلسطينية.

وكان الشيخ أعلن أيضاً الخميس الماضي إجراء محادثات مع الجانب الإسرائيلي. وكتب على موقع «تويتر»: «عقدت اليوم اجتماعاً مع الجانب الإسرائيلي، تمّ التأكيد فيه على أن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي أساسها الشرعية الدولية هي ما يحكم هذه العلاقة». وكانت السلطة الفلسطينية أعلنت أيضاً في مايو رفضها تسلم أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالحها، لكنها أعلنت أخيراً أيضاً العودة عن هذا الرفض.

إلى ذلك، تتواصل اعتداءات الاحتلال والمستوطنين اليومية في الضفة الغربية. وفي هذا الإطار، اعتدى مستوطنون من مستوطنة «سوسيا» المقامة على أراضي الفلسطينيين شرق بطا جنوب الخليل جنوبي الضفة الغربية، أمس، على عدد من المواطنين في قرية سوسيا، مطلقين مواشيهم في أراضيهم لتخريب مزروعاتهم، وفق ما أفادت به لجان الحماية والصمود في جنوب الخليل. من جهة ثانية، أفاد مسؤول ملف الاستيطان شمالي الضفة، غسان دغلس، بأن مستوطنين أقدموا ظهر أمس على وضع بيوت متنقلة في أراضي قرية بورين جنوب نابلس شمالي الضفة، والقريبة من مستوطنة «براخا»، المقامة على أراضي نابلس. كما اعتدى مستوطنون على مسن فلسطيني ونجله في قرية شوشحله جنوب بلدة الخضر، في محافظة بيت لحم، ورشقوهما بالحجارة، محاولين إجبارهما على مغادرة أرضهم تحت تهديد السلاح.

من جهته، حذر رئيس سلطة الأراضي الفلسطينية محمد غانم، في تصريح إذاعي، من خطورة مشروع تسوية الأراضي الذي ينفذه الاحتلال في القدس، والهادف إلى ضم وتصفية ما تبقى من الأرض الفلسطينية في المدينة، حيث يعمل الاحتلال من خلاله على تصفية أراضي الغائبين وأراضي المواطنين المهجرين قسراً من القدس وتسجيلها باسم دولة الاحتلال. وأكد غانم أن بدء المواطنين بتسجيل أراضيهم سيترافق مع فرض ضرائب ونفقات ورسوم باهظة ستدفع المواطن للإحجام عن دفع هذه المبالغ لتسجيل الأرض، لتذهب إلى الاحتلال. وفي السياق، اعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، أمس، نائب مدير عام أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك ناجح بكيرات، كما اقتحمت منزل عضو إقليم القدس لحركة «فتح» ياسر درويش في بلدة العيسوية، وسلمت عائلته قراراً باستدعائه للتحقيق.

(العربي الجديد، فرانس برس)

> تتواصل اعتداءات الاحتلال والمستوطنين اليومية في الضفة

شرق غرب

الاحتلال يمنع غزة من مكافحة كورونا

أكدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، أمس الأحد، أن استمرار تحميل الاحتلال الإسرائيلي للحركة المسؤولية عما يجري في قطاع غزة هو لخلق مبررات استمرار الحصار والقصف والعدوان. وقال المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم، إن «تحميل الحركة المسؤولية من قبل الاحتلال يأتي للتهرب من مسؤولياته تجاه معاناة مليوني فلسطيني محاصرين في القطاع، في ظل كارثة إنسانية وتفشي فيروس كورونا»، بسبب منعه دخول المعدات الطبية ومستلزمات مواجهة الفيروس.

(العربي الجديد)

نتنياهو: العودة للاتفاق النووي ممنوعة

رأى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو (الصورة)، أمس الأحد، أن «العودة إلى الاتفاق النووي السابق ممنوعة»، في إشارة للتوقعات بأن تعود الولايات المتحدة تحت إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، للتفاوض من جديد بشأن الاتفاق النووي مع إيران. وأضاف في ذكرى أول رئيس حكومة في إسرائيل، ديفيد بن غوريون، أنه «بفضل موقفنا الحازم ضد تسليح إيران بالأسلحة النووية، وبفضل معارضتنا الاتفاق النووي مع إيران، فقد غيّرت دول عربية كثيرة توجهها تجاه إسرائيل بشكل أساسي، وأنه يجب ضمان ألا تطور إيران سلاحاً نووياً».

(العربي الجديد)

غانتس يحقق بصفقة عسكرية سابقة

رفع وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، أمس الأحد، من حدة التوتر في صفوف حكومة الاحتلال بين حزبه «كاحول لفان» وبين رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بإعلانه تشكيل لجنة فحص رسمية لوزارة الأمن، في ملف شراء نتنياهو ثلاث غواصات جديدة وسفن حربية، قبل ثلاث سنوات من دون علم وزير الأمن حينه، موشيه يعالون. وتأتي الخطوة في خضمّ الحديث عن احتمال التوجّه لانتخابات جديدة في إسرائيل.

(العربي الجديد)

إيران «لا تمزح» في أمنها القومي

حذّر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة (الصورة)، في مؤتمره الصحافي اليومي، عبر الفيديو، أمس الأحد، الإمارات والبحرين من «العمل ضد المصالح الإيرانية، لأن إيران ليست بلداً يمازح أحداً في أمنها القومي»، في إشارة إلى تطبيع البلدين مع الاحتلال الإسرائيلي وزيارة مسؤولين منهما للأراضي المحتلة.

(العربي الجديد)

سورية: استهداف المليشيات الإيرانية

استهدف طيران مجهول مساء أول من أمس السبت، المليشيات الإيرانية غربي مدينة البوكمال، قرب الحدود العراقية - السورية، بأكثر من 10 ضربات جوية. ويُعتقد أن الطائرات لـ«التحالف الدولي ضد الإرهاب» بقيادة الولايات المتحدة. وقال الناشط جاسم عليان إن سيارات إسعاف وصلت إلى المنطقة التي استهدفتها الضربات الجوية، وسط أنباء عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف العسكريين.

(العربي الجديد)

بيدرسن يستنجد بحلفاء الأسد لإحياء اللجنة الدستورية

تنتظر أعمال الجولتين الرابعة والخامسة للجنة الدستورية السورية، اختبار إمكانية تخلي النظام عن سياسة المماطلة لتمرير أجندته، واختبار نجاح محاولة المبعوث الأممي غير بيدرسن الاستنجاد بروسيا وإيران

عماد كركص

يدرك المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، جيّداً، أن تحقيق أي تقدم في أعمال اللجنة الدستورية السورية، والتي تجري في مدينة جنيف السويسرية، لا يمكن أن يتم من دون الحصول على دفع من حلفاء النظام وعرابيه، الروس والإيرانيين على وجه التحديد. ولا يزال وفد النظام إلى «اللجنة» يعطّل أعمال جولاتها، بدفع من حليفيه، للتلاعب في جدول هذه الجلسات، وكسب الوقت، بهدف الوصول إلى الانتخابات الرئاسية منتصف العام المقبل، من دون إتمام اللجنة لأعمالها بصياغة دستور جديد للبلاد. ولم يستطع المبعوث الأممي التوصل إلى اتفاق على تحديد موعد جولتين مقبلتين من أعمال اللجنة، من دون المباحثات التي أجراها في موسكو وأنقرة والقاهرة، واتصاله مع مسؤولي طهران في وقت سابق من شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. والواضح أن بيدرسن يسعى إلى تحقيق اختراق بمناقشة مضامين الدستور خلال الجولتين المقبلتين، الرابعة والخامسة، والأخيرة منهما على وجه التحديد، ما جعله يقصد موسكو وطهران مجدداً.

يحاول بيدرسن ترتيب أعمال الجولتين المقبلتين (فاريس كوفرينا/فرانس برس)

جدول الجولتين

وكان الرئيس المشترك للجنة عن وفد المعارضة، هادي البحرة، قد أعلن قبل أيام، عن تحديد موعدين لأعمال الجولتين الرابعة والخامسة من أعمال اللجنة الدستورية في جنيف، وبحسب البحرة، فإن الجولة الرابعة ستعقد في اليوم الأخير من الشهر الحالي، وتستمر حتى الرابع من ديسمبر/كانون الأول المقبل، فيما قال إن موعد الجولة الخامسة سيكون في يناير/كانون الثاني 2021، وسيترك تحديد الموعد مرتبطاً بالترتيبات اللوجستية للجولة. والواضح أن النظام نجح في فرض وجهة نظره، باستمرار فرض أعمال الجولة الثالثة (الماضية) إلى الجولة الرابعة، في حين كان للمعارضة وحلفائها تحديد موعد جولة خامسة من أعمال اللجنة، يتضمن المواضيع والمضامين التي كانت تطالب بنقاشها المعارضة في الجولات الماضية.

وفي تصريح سابق له لـ«العربي الجديد» حول جدول أعمال الجولتين، قال البحرة إنه «في الدورة الرابعة، سنتم متابعة النقاش بنفس جدول أعمال الجولة الثالثة، الذي كان ينص على مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية». أما جدول أعمال الدورة الخامسة، فأوضح أنه «سيكون اتساقاً مع ولاية اللجنة الدستورية والمعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية، حيث ستناقش الهيئة المصغرة للجنة المبادئ الدستورية (المبادئ الأساسية في الدستور)». وأوضح البحرة في معرض حديثه عن جدول أعمال الجولة الخامسة، أن نقاش «المبادئ الأساسية في الدستور»، يتعلق بـ«فصل كامل من الدستور، وتتضمن المبادئ السياسية والثقافية والاقتصادية، وسيتطلب نقاشها أكثر من دورة».

لقاءات بيدرسن

وزار بيدرسن يوم الخميس الماضي موسكو، حيث التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونائبه ميخائيل بوغدانوف. وعلى الرغم من أن زيارة بيدرسن هذه هدفها مناقشة سير أعمال اللجنة الدستورية، إلا أن المسؤولين الروسيين عرجا على الحديث عن مؤتمر اللاجئين الذي عقد بدمشق في 11 و12 من الشهر الحالي، لأخذ نتائجه بعين الاعتبار ضمن مسار التسوية السياسية حيال سورية. وأشار بيان للخارجية الروسية عقب لقاء بيدرسن بوغدانوف، إلى أنه جرى الحديث «عن تطور الوضع في سورية ومحيطها، وتمّ تركيز الاهتمام على قضايا تسوية الأزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، بما في ذلك عمل اللجنة الدستورية السورية». وأضاف البيان أنه «جرى التأكيد على أهمية تكثيف الجهود الدولية على المساعدة في عودة اللاجئين السوريين، مع الأخذ بالاعتبار نتائج المؤتمر الدولي بهذا الشأن، الذي عقد في دمشق يومي 11 و12 نوفمبر». من جهته، أكد لافروف خلال لقائه بيدرسن، على استمرار التسوية في سورية، على الرغم من فيروس كورونا. وأضاف لافروف في كلمة خلال اللقاء: «نرى أنه على الرغم من الصعوبات الموضوعية، وخصوصاً وباء كورونا، فإن عملية التسوية السورية ماضية قدماً. نحن كذلك نرى وجود ضرورة إضافية لتكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية، ونرى الخطوات التي تتخذونها لاستئناف أعمال اللجنة الدستورية بسرعة. ونأمل أن يتم تنفيذ الخطط التي اتفقنا عليها مع الأطراف السورية، بما فيها دمشق». وأشار الوزير الروسي كذلك إلى أنه «يتركز الاهتمام الآن بشكل تدريجي، على إعادة الحياة السلمية في البلاد، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين التي كرّس من أجلها المؤتمر الدولي في دمشق». وكان لبيدرسن محطة أخرى لترتيب أعمال الجولتين المقبلتين من اللجنة الدستورية، إذ زار أول من أمس السبت، طهران، حيث التقى كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني علي أصغر حاجي، الذي زجّ بدوره مؤتمر اللاجئين على طاولة بحثه مع بيدرسن، منتقداً المقاطعة الغربية للمؤتمر. وفي هذا الخصوص، قال أصغر حاجي إن «الدول الغربية جعلت احتواء الوضع الإنساني في سورية مشروطاً بتحقيق ماربها السياسية، وحاولت منع عقد المؤتمر الدولي للاجئين السوريين في دمشق». فيما أخذت اللجنة الدستورية الحيّز الأكبر من مباحثات بيدرسن والمسؤول الإيراني، وشرح الأول لضيفه الترتيبات التي تمّ اتخاذها مع أعضاء اللجنة الدستورية السورية في ما يتعلق بجدول أعمال وتوقيت الاجتماعات المقبلة للجنة.

جولة خامسة مفصلية

وربما تكون الجولتان المقبلتان من أعمال اللجنة، محطتين مفصليتين في مسيرتها لتحديد جدوى إكمال أعمالها من عدمها، لا سيما الجولة الخامسة التي أشير لها على أن أطراف اللجنة فيها، النظام والمعارضة والمجتمع المدني، سيضطلعون في مناقشة مضامين الدستور، بعد تعطيل النظام للجولات الثلاث الماضية، بفرض رؤيته بمناقشة ما سماها «المبادئ والثوابت الوطنية» بالإضافة لـ«الهوية الوطنية». وتلك مواضيع نجح النظام وحلفاؤه بنقلها إلى الجولة الرابعة بعد مماطلته في تحديد موعد الجولة بذريعة عدم إكمال مناقشتها. وسينتظر السوريون الجولة الخامسة، للتأكد فعلاً من أن النظام معني بإكمال المسار الدستوري بشكل جدّي أم لا. وفي حال استمر في المماطلة، ربما سيكون للولايات المتحدة وإدارتها الجديدة كلام آخر حيال مسار الحلّ السياسي في سورية، إلى جانب دول غربية حليفة لواشنطن، باتت أخيراً توجه أصابع الاتهام نحو النظام بتعطيل أعمال اللجنة، بهدف الوصول إلى الانتخابات الرئاسية وتجديد انتخاب رأس النظام بشار الأسد لولاية رئاسية مقبلة، بناء على الدستور الحالي، وهذا ما يعارضه الأوروبيون والولايات المتحدة والتوجه الأممي.

تعزيزات تركية جديدة

استقدمت القوات التركية ليل السبت- الأحد، أكثر من 50 آلية عسكرية، توزّعت على نقاط المراقبة والانتشار شمالي سورية، فيما قصف النظام والميليشيات الموالية له قرى وبلدات الفطيرة وكنصفرة والبارة وسفوهن والحلوبة في منطقة جبل الزاوية جنوبي إدلب. وبحسب ناشطين في المنطقة، فإن عدد الآليات التركية هو الأكبر الذي يدخل الشمال السوري هذا الشهر، وسط حديث عن نية النظام شنّ هجوم على جبل الزاوية للوصول إلى طريق «م 4».

لا تنفصل أزمة مجمع اللغة العربية في مصر، واستبعاد الحكومة الشيخ حسن الشافعي عن رئاسته، عن محاولات الرئيس عبد الفتاح السيسي إحكام قبضته على جميع الهيئات ذات الطابع الرسمي في البلاد، معتمداً سياسة تفصّل القوانين والأعراف على قياسه

معركة مجمع اللغة العربية

تكريس إحكام السيسي قبضته على الهيئات الرسمية

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

لا تقتصر دلالات ما فعله نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مجمع اللغة العربية، باستبعاد رئيسه المنتخب الشيخ حسن الشافعي، على رغبة عارمة في إحكام السيطرة على جميع الهيئات ذات الطابع الرسمي في البلاد، حتى إذا كانت غير مؤثرة على حياة المواطنين اليومية ومصالحهم. ومن ضمن هذه الهيئات «مجمع الخالدين»، الذي تهتم بأموره فقط شريحة يمكن اعتبارها ضئيلة من نخبة المثقفين المصريين، باعتباره هيئة ذات طابع علمي بحت، وليست له إسهامات مباشرة في الواقع العملي. وتمتد دلالات هذه الفضيحة، إلى تكريس النظام صورته أمام الرأي العام والمراقبين في الداخل والخارج، بكونه لا يكترث أبداً بالتقاليد الدستورية أو القانونية، بما فيها الموضوعة من قبله، إذا كان الهدف من المخالفة الصريحة هو الخدمة المباشرة لمصلحة النظام، أو التنكيل بالمعارضين وقمعهم.

ومنذ انقلاب الثالث من يوليو/تموز 2013، تناصب سلطة السيسي الشيخ حسن الشافعي العداء، باعتباره من المحسوبين على تيار الإسلام السياسي، على الرغم من أن علاقته التنظيمية بـ«الإخوان المختلة» قديمة، وانتهت حسب قوله في مطلع الستينيات. إلا أن مواقف الرجل الجريئة بانتقاد الانقلاب، والاختلاف مع تأييد شيخ الأزهر أحمد الطيب له، على الرغم من العلاقة التنظيمية التي تجمعهما، وإدانته العلنية لذبحة اعتصامي رابعة والنهضة، كلّها أسباب أدت لاتخاذ السيسي وأذرعه الحكومية والإعلامية موقفاً مبدئياً ضده، محاولين إقصاءه من مناصبه بشتى الطرق. ومن الأسباب أيضاً صداقة الشافعي لعدد من رموز المجتمع الثقافي الإسلامي، وعضويته وإسهاماته الكبيرة في الجمعية التأسيسية لإعداد دستور 2012، ومشاركته في صياغة النص الخاص بمرجعية الأزهر لحسم الخلافات الدينية.

واستطاع نظام السيسي حرمان الشافعي من منصبه الأكاديمي في جامعة القاهرة، بقرار صدر من رئيسها السابق الموالي للنظام جابر نصار في العام 2015، بحجة عدم جواز الجمع بين الأستاذية في كلية دار العلوم ورئاسة مجمع اللغة العربية، على الرغم من عدم وجود أي نصّ يحظر ذلك. كما استطاع النظام في العام نفسه إجبار شيخ الأزهر على استبعاد الشافعي من منصب مدير المكتب الفني للمشيخة، وهو منصب كان الشافعي يكرس له وقته وجهده وعلمه دون مقابل، بحسب بيان صدر من الأزهر ردّاً على هجوم إعلامي شرس تعرض له الشيخ لتبرير فصله من جامعة القاهرة.

> حرمت سلطة السيسي الشافعي من منصبه في جامعة القاهرة
>
> لا يوجد نصّ دستوري يحظر بقاء الشافعي في موقعه

وبقي الشافعي شوكة في حلق النظام برئاسته لمجمع اللغة العربية، فهو منتخب بأكثرية كبيرة كاول أزهري يتولى هذا المنصب في فبراير/شباط 2012. وبحظى بشعبية بين أعضاء المجمع. وفي العام 2016، تمّ تجديد انتخاب الشافعي بالإجماع، وأشرف خلال تلك الفترة على إعداد مسودة كاملة لقانون حماية اللغة العربية، توقفت عند مرحلة التصديق من وزارة التعليم العالي المشرفة على المجمع. كما أصرّ على أن تصدر مخرجات الاجتماع السنوي للمجمع مشفوعة بقرارات وزارية، لتنشرها في ملحق الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية»، لتسجيل مواقف المجمع التنظيمية وتوفيقياً لحماية اللغة ودعمها إعلامياً ووظيفياً واجتماعياً.

وطوال تلك الفترة، لم تثر في المجمع أزمة حول استمرار الشافعي في رئاسته إذا أعاد الأعضاء انتخابه وفقاً للقانون، إلا مناوشات بسيطة من نحو ربع الأعضاء الذين طالبوا بتجديد الدماء، ودفعوا بالناقد الأدبي صلاح فضل في مواجهة الشافعي، فحجز عن الفوز. بل إن الشافعي فاز مرتين في الانتخابات التي أجريت في العام الحالي، وليس مرة واحدة. ففي انتخابات فبراير/شباط الماضي، حصل على 27 صوتاً، وعندما لم يعتمد وزير التعليم العالي خالد عبد الغفار النتيجة بحجة وقوع خطأ مادي في الانتخابات، أعيد الاقتراع في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ليحصل فضل هذه المرة على تسعة أصوات مقابل 17 للشافعي. ويحتج فضل، الخاسر الذي عيّنه وزير التعليم العالي قائماً بأعمال رئيس المجمع منذ أيام، بأن الدستور الحالي يحظر بقاء أي مسؤول في موقعه لأكثر من فترتين. ولكن بمطالعة هذا الدستور، الذي شارك الشافعي في وضعه وشارك فضل في تعديله عندما كان عضواً في لجنة الخمسين عام 2013 بعد الانقلاب، يُلاحظ عدم وجود نصّ يحظر بقاء أي مسؤول منتخب في موقعه لأكثر من فترتين إلا رئيس الجمهورية، وحتى هذا الأمر لم يعد قائماً بعد تعديلات السيسي في إبريل/نيسان 2019.

بل إن قانون مجمع اللغة العربية الصادر في مارس/آذار 1982، نصّ في مادته العاشرة على اعتماد رئيس الجمهورية لانتخاب رئيس المجمع (وهي سلطة مفوض فيها وزير التعليم العالي) كإجراء تصديق، مكمل لعملية إصدار القرار فقط، من دون أن يمتد لإمكانية تعديل إرادة مجلس المجمع الذي انعقد للتصويت بشكل سرّي. وتبعاً لذلك، لا يتضمن القانون على الإطلاق أي نصوص تنظم حالة رفض السلطة التنفيذية المختصة (سواء رئيس الجمهورية أو وزير التعليم العالي) اعتماد نتيجة الانتخاب، ولا يسمح القانون أيضاً بتعيين رئيس للمجمع بشكل مباشر كبديل لعملية الانتخاب.

وفي ظلّ القانون الحالي، أعيد انتخاب رئيسين للمجمع أكثر من مرتين، هما إبراهيم بيومي مدكور (توفي عام 1995 وهو رئيس المجمع) وشوقي ضيف (توفي عام 2005 وهو رئيس المجمع)، بينما لم يسعف القدر تالييهما محمود حافظ دنيا الذي وافته المنية قبل إكمال ولايته الثانية.

وهنا تكمن الأزمة التي تصعّب الإجراءات الحالية على نظام السيسي ووزير التعليم العالي خالد عبد الغفار ومستشاريه. فلا يوجد أي سبب دستوري أو قانوني أو منطقي للامتناع عن اعتماد فوز الشافعي، وهو ما انعكس في خطاب تكليف فضل بالقيام بأعمال رئيس المجمع، والذي خلا من أي سند قانوني، ولم يشر إلى الانتخابات التي أجريت على نحو صحيح، وكأنه يتجاهل وقوعها.

وكشفت مصادر في مجلس الوزراء لـ«العربي الجديد»، أن فريقاً من المستشارين القانونيين يعكف الآن على تلبية ثلاثة مطالب أساسية من دائرة السيسي مرتبطة بهذه القضية. الأول هو تبرير قرار تعيين فضل قائماً بالأعمال، وهو ما سينحصر غالباً في ادعاء خطأ إجراءات الانتخاب للخطأ المادي الواقع في اقتراع فبراير، وعدم سلامة إعادة الاقتراع في أكتوبر، على الرغم من أن الوزارة امتنعت طوال هذه الفترة عن التدخل لتعديل الوضع القانوني. والمطلب الثاني يعتبر أخطر من الأول على مستقبل المجمع، ويتمثل في إيجاد سند قانوني لتعيين فضل رئيسين للمجمع أكثر من مرتين، هما وفرضه على مجلس المجمع، أي تحويل الوضع المؤقت الحالي (القائم بالأعمال) إلى وضع دائم، بالمخالفة لقانون المجمع. أما المطلب الثالث، فهو إعداد قانون جديد للمجمع، يضمن تدخل الحكومة لفرض إرادتها على مجلس المجمع في حال مخالفته توجهاتها، وكذلك فرض إرادة الحكومة على المجلس في تعيين الأعضاء الجدد، بحيث يكون لرئيس الجمهورية أو وزير التعليم العالي حصة من المعينين الجدد، ما يمهد لتغيير تشكيل المجمع وتوازناته الحالية واتجاهات أعضائه. وحصيلة المطلبين الثاني والثالث تصب في تحويل المجمع، ذي الطبيعة العلمية البحتة، إلى المصير الذي لاقته الهيئات القضائية بعد تعديلات قوانينها في يوليو/تموز 2017، عندما غيّر السيسي نظام انتخاب رؤسائها، ليتمكن من التحكم فيهم واستبعاد من لا يشاء توليته من القضاة. وقد اتبع السيسي ذلك بتعديل النصوص الدستورية الخاصة بجميع تلك الهيئات، وكذلك المحكمة الدستورية العليا، التي اصبح اختيار رئيسها ورئيس هيئة مفوضيها وأعضائها الجدد بيد رئيس الجمهورية لا جمعيتها العمومية.

ورجّحت المصادر أن تتحول أزمة المجمع إلى الميدان القضائي قريباً، إذ يتيح القانون بوضعه الحالي للشافعي ولأعضاء المجمع إقامة دعوى ضد قرار عدم اعتماد الانتخابات وتعيين قائم بالأعمال. وأشارت المصادر إلى أن القانون الجديد للمجمع لن يسري كقاعدة عامة على الأزمة الحالية، ولكنه قد يتضمن مواد تحصن ما سيترتب على الأزمة من تعيين قائم بالأعمال أو رئيس جديد للمجمع.

وعقب تعيينه قائماً بالأعمال، ادعى فضل أنه «كان يواجه تربيطات إخوانية داخل مجلس المجمع»، ما أغضب معظم أعضاء المجلس الذين لم يرحبوا بقرار تعيينه. وذكر بعض الأعضاء في نقاشات جرت خلال الأيام الماضية في مقر المجمع، أنهم يفكرون في تقديم الاستقالة، لكن الشافعي طلب منهم الهدوء والاستمرار، بحسب مصدر من الأعضاء تحدث لـ«العربي الجديد».

وواصل فضل استفزازاته في تصريحات صحافية عديدة أطلقها قبل أيام، قال فيها إن وزير التعليم العالي خالد عبد الغفار قرّر تكليفه بمنصب القائم بأعمال رئيس المجمع لحين تصويب الأخطاء وتعديل اللائحة والقوانين الخاصة في مجمع الخالدين. وأضاف أن من مهام منصبه الجديد «وضع خطة لتطوير المجمع، لأنه في الفترة الأخيرة اتسم بصبغة دينية، وليست مدنية، وأن هدفه إعادة الأدباء والمفكرين مرة أخرى إلى المجمع الذي كان يجتمع فيه طه حسين والعقاد، وكبار المفكرين والمثقفين المصريين، وذلك بعدما أصبح يخلو من الأدباء في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى ضموره»، على حد تعبيره.

تناصب السلطة الشافعي العداء منذ انقلاب يوليو (العربي الجديد)

متابعة

111 مقعداً بلا حسم في البرلمان

مصر: انتخابات إعادة في 14 محافظة

يتوجه المصريون اليوم وغداً للإدلاء بأصواتهم في انتخابات الإعادة لمجلس النواب، وفق نتائج محسومة سلفاً للسلطة

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

تشهد مصر على مدار اليوم الإثنين وغداً الثلاثاء، جولة إعادة في محافظات المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، والتي يتنافس فيها 222 مرشحاً لحسم 111 مقعداً فردياً، في 14 محافظة هي: الجيزة، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، والوادي الجديد، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، والإسكندرية، والبحيرة، ومطروح، إثر حسم 31 مقعداً على النظام الفردي من الجولة الأولى، و142 مقعداً على نظام القوائم المغلقة. وأجريت انتخابات الإعادة للمصريين في الخارج، من خلال الولوج إلى الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات يومي الخميس والجمعة الماضيين، لطبع وملء بطاقة الاقتراع، والتوجه مباشرة إلى أقرب مكتب بريد لإرسالها لمقر البعثات الدبلوماسية. وأعلنت تلك البعثات تلقيها خطابات الناخبين في موعد اقصاه الساعة التاسعة من مساء يوم 23 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي (حسب التوقيت المحلي لكل دولة).

ويتنافس في جولة الإعادة في محافظات المرحلة الأولى، 85 مرشحاً عن حزب «مستقبل وطن»، و19 مرشحاً من حزب «الشعب الجمهوري»، و9 مرشحين عن حزب «حماة الوطن»، و5 مرشحين عن حزب «المؤتمر»، و7 مرشحين عن باقي أحزاب ما يعرف بـ«القائمة الوطنية من أجل مصر»، مقابل 89 مرشحاً مستقلاً في انتخابات الإعادة.

وفشل حزب «النور» السلفي في الحصول على أي مقعد من الجولة الأولى خلال المرحلتين الأولى والثانية للانتخابات، في حين وصل 7 من مرشحيه إلى جولة الإعادة في المرحلة الأولى فقط. والغت المحكمة الإدارية العليا قرار الهيئة الوطنية للانتخابات، بإعلان نتيجة انتخابات مجلس النواب في ثلاث دوائر بمحافظات الإسكندرية والبحيرة والفيوم، نتيجة وقوع أخطاء مادية في قرارات إعلان النتيجة، تمثلت بإضافة آلاف الأصوات إلى مرشحين خاسرين، ولعل أبرزهم مرشح حزب «النور» السلفي أحمد الشريف، والذي حصل على 39 ألفاً و809 أصوات (بعد تصويب الخطأ)، وليس على 26 ألفاً و56 صوتاً كما أعلنت الهيئة. فيما يخوض عن حزب «الوفد الجديد» مرشح واحد لجولة الإعادة في المرحلة الأولى، و5 مرشحين في محافظات الجولة الثانية.

واستحوذت «القائمة الوطنية» التي يقودها «مستقبل وطن»، وتضم بعض الأحزاب الموالية لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، على جميع المقاعد المخصصة للقائمة المغلقة في مرحلتي الانتخاب بإجمالي 284 مقعداً، بالإضافة إلى الأغلبية الكاسحة من المقاعد الفردية التي حُسمت من الجولة الأولى في المرحلتين، والبالغة 73 مقعداً بواقع 31 مقعداً و42 مقعداً على الترتيب (إجمالي المقاعد 596 منضمة 28 مقعداً بالتعيين من رئيس الجمهورية).

غير أن القائمة استبعدت عدداً من أحزاب الموالاة الأخرى، مثل «المصريين الأحرار» و«الحركة الوطنية» و«الغد» و«المحافظين» و«السلام الديمقراطي»، ما أثار حالة من الغضب المكتوم داخل هذه الأحزاب، في ضوء الخدمات التي قدمتها للنظام منذ الإطاحة بالرئيس الراحل محمد مرسي عام 2013، فضلاً عن منح القائمة مقاعد محدودة لأحزاب بارزة، مثل «الوفد الجديد» و«المؤتمر» و«مصر الحديثة».

> صوّت مصريو الخارج في انتخابات الإعادة الأسبوع الماضي
>
> مرّرت أجهزة الأمن 26 عضوا في قائمة «مستقبل وطن»

وضمت القائمة 12 حزباً إجمالاً يتصدرهم «مستقبل وطن» و«الشعب الجمهوري» و«حماة الوطن»، التي استحوذت على نحو 80 في المائة من المقاعد المخصصة للقائمة، مع ترك نحو 20 في المائة من المقاعد لباقي الأحزاب مجتمعة، ومنها أحزاب تدعي أنها «معارضة» لسياسات النظام الحاكم، مثل «المصري الديمقراطي الاجتماعي»، و«التجمع» و«الإصلاح والتنمية» و«العدل». إلى ذلك، مرّرت أجهزة الأمن المصرية 26 عضواً في القائمة كممثلين عن «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين» أبرزهم عضوا حركة «تمرد» محمود بدر ومحمد عبد العزيز، وابنة رئيس «المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام» في كرم جبر، إضافة إلى آخرين منهم: طارق الخولي، أحمد زيدان، أحمد رمزي، علاء عصام، مارسيل خليفة، أحمد مقلد، أميرة العابدي، غادة علي، وأميرة صابر. وصرّح وزير التنمية المحلية محمود شعراوي، بأن «محافظات المرحلة الثانية جاهزة لإجراء انتخابات الإعادة، رغم مواجهة بعضها موجة من الأمطار الغزيرة التي أثرت بالسلب على حركة المرور، لا سيما في محافظة الإسكندرية»، مستطرداً بأنه «وجه القيادات المحلية في هذه المحافظات للمرور على المقار الانتخابية في نطاق كل محافظة، للتأكد من استيفاء التجهيزات، وأعمال الصيانة اللازمة». وزعم شعراوي أن جميع المسؤولين في المحافظات سيقفون على مسافة واحدة من جميع المرشحين، بدعوى أن دور الأجهزة المحلية هو تنفيذي فقط، ويهدف إلى إخراج الانتخابات بشكل راق من دون الانحياز لطرف على حساب آخر. وقسّم القانون الدوائر الانتخابية في مصر إلى 143 دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، و4 دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم المغلقة، بحيث يخصص للمرأة ما لا يقل عن 25 في المائة من إجمالي المقاعد. ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء، لا يزيد على 5 في المائة من إجمالي عدد النواب.

لجري الانتخابات في ظلّ جائحة كورونا (فرانس برس)

شرق غرب

العراق: تحذير من المراوغة في إخراج القوات الأميركية

آثار نواب ينتمون لقوى سياسية عراقية، خصوصاً كتل «سائرون» و«الفتح» وبدر و«الحكمة»، أمس الأحد، مخاوف مما سموه «التفاهمات الأحادية» لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي (الصورة) مع الجانب الأميركي. وحذّرت من تأثير ذلك على قرار إخراج القوات الأميركية من البلاد، الذي اتخذه البرلمان العراقي سابقاً. يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه الحكومة، الاتفاق مع واشنطن على سحب 500 جندي من قواتها من البلاد وبقاء 2500 جندي، أكدت بغداد أنهم «عناصر غير قتالية».

(العربي الجديد)

السودان: تأجيل تشكيل البرلمان الانتقالي

أعلن تحالف الحرية والتغيير السوداني، أمس الأحد، تأجيل تشكيل البرلمان الانتقالي، البند الرئيسي في اتفاق المرحلة الانتقالية الذي وقّعه العسكريون والتحالف في أغسطس/آب 2019، إلى نهاية العام الحالي. ونصّ الاتفاق على أن يتم تشكيل المجلس التشريعي الذي سيضم 300 عضو، 40 في المائة منهم نساء، بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق السياسي. ولكن اتفاق السلام الموقع في 3 أكتوبر/تشرين الأول الماضي بين الحكومة ومجموعات مسلحة، أدى إلى تأخير تشكيل البرلمان الانتقالي.

(فرانس برس)

السويد تستنكر توقيف قيادات «المبادرة المصرية»

استنكرت وزيرة الخارجية السويدية آن ليندي (الصورة)، أمس الأحد، توقيف قيادات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في العاصمة القاهرة، وهم المدير التنفيذي للمبادرة جاسر عبد الرازق، والمدير الإداري محمد بشير، ومدير وحدة العدالة الجنائية كريم عنارة. ووجهت النيابة اتهامات لهم بـ«الانضمام لجماعة إرهابية» (تقصد الإخوان المسلمين).

(الأناضول)

الجزائر: تبرئة نائب سابق

برّأت محكمة استئناف جزائرية، أمس الأحد، النائب السابق خالد تزغار، المحكوم عليه بالسجن عاماً لمشاركته في تظاهرة خلال الأزمة الصحية، كما أفادت منظمة «اللجنة الوطنية من أجل تحرير المعتقلين» على صفحتها في «فيسبوك». وكان قد حُكم بداية على النائب السابق بالسجن عاماً في 27 سبتمبر/أيلول الماضي. وخلال النظر بطلب الاستئناف في 15 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، طلبت النيابة العامة تشديد الحكم بحقه.

(فرانس برس)

استراليا: على الجيش الاقرار بجرائمه

أعلن قائد الجيش الأسترالي، أنجوس كامبل، أمس الأحد، أن الجيش عليه أن «يقرّ» بتقرير نشر في الآونة الأخيرة عن ارتكاب جنود جرائم في أفغانستان، متعهداً بإجراء تغييرات لضمان عدم تكرار تلك الفظائع. وأوصى التقرير بإحالة 19 جندياً حالياً وسابقاً إلى المحاكمة المحتملة. وأثارت القضية حالة من الغضب في أستراليا.

(رويترز)

الحدث

البرلمان الليبي يجتمع في طنجة لإنهاء الانقسام

الرباط ـ **عادل نجدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

تدور عجلة التسوية سريعاً في ليبيا، ليضاف مجلس النواب المنقسم بين طبرق وطرابلس إلى لائحة المؤسسات الساعية للقيام بدور في مستقبل البلاد، بعد جلسة طويلة من الانقسام، خصوصاً بعد هجوم اللواء المتقاعد خليفة حفتر على العاصمة الليبية.

وبعقد مجلس النواب الليبي بشقيه في طرابلس وطبرق، جلسة مشاورات موحدة، في مدينة طنجة شمال المغرب، اليوم الإثنين، وذلك في مسعى لحلحلة الخلافات القائمة بين الطرفين وراب الصدع بإنهاء الانقسام الذي يعيشه المجلس منذ سنوات. وقالت دبلوماسية مغربية لـ«العربي الجديد» إن الجلسة التشاورية في طنجة تعد لقاء تشاورياً تمهيداً لعقد جلسة رسمية في ليبيا خلال الأيام المقبلة، مشيرة إلى أن الرباط مستمرة في مساعيها من أجل التقريب بين الفرقاء الليبيين، كي تمضي الأمور في الاتجاه الصحيح، وأنها لن تتوانى عن تقديم كل ما يلزم من أجل تحقيق المصالحة في ليبيا وطي صفحة الأزمة التي استمرت تسع سنوات.

وفي الوقت الذي لم تؤكد أو تنف فيه المصادر حضور رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، الجلسة التشاورية في طنجة، كان ينتظر وصول نحو 53 نائباً إلى مطار المدينة مساء أمس الأحد، بعد أن تعذر وصولهم السبت لأسباب لوجيستية، في حين كان 71 نائباً قد وصلوا السبت استعداداً للجلسة التشاورية، التي تعقد بدعوة رسمية من رئيس مجلس النواب الليبي لدى البرلمان المغربي) الحبيب المالكي. ويُنتظر أن تعقد الجلسة التشاورية الليبية في أحد فنادق طنجة، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب فوزي النويري، للاتفاق على عقد جلسة صحيحة النصاب داخل ليبيا، في مسعى لتوحيد المؤسسة التشريعية بإنهاء الانقسام الذي تعيشه منذ سنوات. وقالت وياتي اجتماع طنجة بعد أسبوعين من عقد ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الليبي جلسة تشاورية في مدينة بوزنيقة المغربية انتهت بالتوصل إلى اتفاق بشأن آليات واتخاذ القرار بالحوار السياسي الذي عقد، أخيراً، في تونس.

في السياق، أكد عضو مجلس النواب محمد عبد الحفيظ لـ«العربي الجديد» أن اجتماع طنجة يهدف إلى إنهاء الانقسام الذي يعانيه البرلمان منذ سنوات. وعن جدول أعمال اللقاء، قال إنه «يهدف إلى تصالح النواب المجتمعين في طبرق وطرابلس بعد الانقسام الكبير بينهما جراء العدوان العسكري على طرابلس»، مرجحاً ألا يتجاوز الاجتماع اليوم الأول بسبب رغبة عدد كبير من النواب في إنهاء حالة الانقسام، والمشاركة في جهود التسويات الحاصلة حالياً لإنهاء أزمة البلاد. وتابع «من المخجل أن يتغيب مجلس تشريعي وصاحب أعلى السلطات في البلاد عن الأزمة وجهود الحل بسبب اختلاف وجهات النظر، بينما تُترك الساحة فارغة لكل أجنبي»، مؤكداً أن النواب سيناقشون إمكانية عقد جلسة مكتملة النصاب داخل ليبيا.

وتتولى مجلس النواب، بحسب بنود خارطة الطريق التي نتجت عن ملتقى الحوار السياسي الذي عُقد في تونس أخيراً ونشرتها البعثة الأممية، مهام من بينها منح الثقة للسلطة التنفيذية الجديدة والمصادقة على التشكيلة الحكومية. ومن غير المرجح أن تنظر الجلسة المرتقب عقدها في ليبيا بعد اجتماع النواب التصالحي في المغرب اليوم، في شأن تعديل المجلس وإمكانية تغييره واختيار رئيس جديد له.

وفي الأثناء، قالت مصادر ليبية، حكومية من طرابلس وبرلمانية من طبرق، لـ«العربي الجديد»، إن سلطات غرب وشرق البلاد على علم بقوائم قدّمتها لجنة العقوبات الخاصة بليبيا والتابعة لمجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليها لأسباب تتعلق بسعيها لعرقلة الجهود الأممية لإحلال السلام في ليبيا. وتطابقت معلومات المصادر حول وجود ثلاثة كيانات وخمس شخصيات ليبية ضمن قوائم لجنة العقوبات، لكنها أكدت أنها لا تزال محل مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن من دون أن يتم اتخاذ أي قرار فيها حتى الآن. وأوضحت المصادر أن القوائم لن تشمل شخصيات ليبية موجودة في مفاصل الحكم حالياً، لكنها ستكون على كيانات وشخصيات الصف الثاني وعلى تأثير مباشر بشخصيات فاعلة في المشهد، سواء عسكرياً أو سياسياً، مضيفةً أن الإعلان عن الكيانات والشخصيات المعاقبة سيكون قريباً. وكانت المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا، ستيفاني ويليامز، قد طالبت أثناء إحاطة قدمتها لأعضاء مجلس الأمن أخيراً، بفرض المجلس عقوبات على «أي شخص يعرقل جهود السلام»، تشمل تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد، وقيوداً من نوع آخر على بعض الكيانات، معتبرة أن المجلس «يملك أدوات تحت تصرّفه، بما في ذلك منع المعرقلين من تعريض هذه الفرصة النادرة لاستعادة السلام في ليبيا للخطر». لكن موسكو عارضت مقترحاً أميركياً وألمانياً بفرض عقوبات على مليشيات الكانيات التي توالي اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بحسب «رويترز».

ورتبط مليشيا الكانيات المنتمية لمدينة ترهونة، التي سبق وأن أصدر مكتب النائب العام في طرابلس أوامر بالقبض على قادتها، بعد أن شاركت حفتر في هجومه على طرابلس، بملف الانتهاكات الواسعة لحرب حفتر على طرابلس.

يُستبعد بحث اختيار رئيس للبرلمان خلفا لصالح في الاجتماع (عبد الله دوما/فرانس برس)

إضاءة

زعيم جديد لـ«القاعدة» في شمال أفريقيا

بايع تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» زعيماً جديداً له، فيما يعد نشاطه في منطقة الساحل تحدياً كبيراً للقوات الفرنسية

أعلن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، أول من أمس السبت، تعيين أحد كوادره على رأس التنظيم، خلفاً للجزائري عبد المالك دروكدال، الذي قُتل بعملية للقوات الفرنسية في شمالي مالي، في شهر يونيو/حزيران الماضي، بعد مطاردة استمرت لأكثر من 7 سنوات. وبايع التنظيم، في شريط مسجل تلقّاه موقع «سايت»، الذي يرصد مواقع المتشددين على الإنترنت، الجزائري مجاهد يزيد مبارك، المعرف بأبو عبيدة يوسف العنابي (ينحدر من عنابة شرقي الجزائر)، كزعيم جديد له. ونشرت مؤسسة «الأندلس» الذراع الإعلامية للتنظيم المسلح، تسجيلاً صوتياً لأحد عناصر «القاعدة في المغرب الإسلامي»، يدعى قتيبة أبو النعمان الشنقيطي، أعلن فيه تعيين العنابي على رأس التنظيم، الذي عرض كذلك بحسب «سايت»، جثة زعيمه السابق للمرة الأولى في مقطع مصور. والعنابي هو الرئيس الحالي لـ«مجلس أعيان» التنظيم، والذي يعمل كلجنة توجيهية لـ«القاعدة» في فرعها الناشط في شمال أفريقيا. ويعد العنابي من كبار قادة التنظيم وقدمائه، إذ كان انخرط في العمل المسلح في الجزائر ضمن المجموعات المسلحة الأولى التي أنشئت في البلاد عام 1992، وكان عضواً كذلك في مجلس أعيان التنظيم المسلح، عندما كان يسمى الجماعة السلفية للدعوة والقتال قبل عام 2007.

وبحسب مركز الأبحاث الأميركي «مشروع مكافحة التطرف»، فإن العنابي مدرج على اللائحة الأميركية السوداء لـ«الإرهابيين الدوليين» منذ سبتمبر/أيلول 2015. ولفت المركز إلى أن الزعيم الجديد للتنظيم، هو أيضاً مسؤول الفرع الإعلامي له، ويظهر بانتظام في المقاطع المصورة التي ينشرها «القاعدة في المغرب الإسلامي» عبر الإنترنت.

ويتعيين أبو عبيدة العنابي، تبقى قيادة أبرز تنظيم متطرف في الجزائر ومنطقة الساحل الأفريقي بيد المتشددين الجزائريين، بخلاف «إمارة الصحراء» التابعة لـ«القاعدة» أيضاً، والتي انتقلت للمرة الأولى منذ التسعينيات إلى قيادة من جنسية أخرى، بعد تعيين الموريتاني عبد الرحمن طلحة قائداً لكتيبة الصحراء الكبرى، التي تنشط على محور شريط الحدود بين مالي والجزائر وموريتانيا، خلفاً لأبي يحيى الجزائري. يذكر أنه في مارس/آذار 2017، اتحد «الجهاديون» المرتبطون بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» تحت مظلة «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين». وفي رسالته التي أعلن فيها مبايعته لزعيم جديد، تطرق «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» كذلك، إلى عملية الإعدام الأخيرة للمبشّرة السويسرية بياتريس ستوكلي، التي كانت محتجزة كرهينة في منطقة الساحل، عازياً سبب ذلك إلى محاولة «الصليبيين الفرنسيين» إطلاق سراحها. واختُطفت ستوكلي المتحدّرة من منطقة بال، والتي عملت مبشّرة في تمبكتو، للمرة الثانية في يناير/كانون الثاني 2016، بعدما خطفها إسلاميون مرةً أولى في 2012، بحسب وكالة أنباء «كيستون - آي تي أس» السويسرية.

وكان الجيش الفرنسي العامل في إطار عملية «برخان» في منطقة الساحل الأفريقي، قد أعلن قتل زعيم التنظيم عبد المالك دروكدال، في يونيو الماضي، في عملية معقدة، وضروري للاستقرار والسلام في المنطقة». وفي 18 يونيو، أقرّ التنظيم عبر تسجيل بثّه مسؤولو الإعلام في التنظيم بمقتل دروكدال، داعياً لاستمرار المعارك والعمليات ضد القوات الأجنبية في منطقة الساحل.

وتنشر فرنسا أكثر من 5 آلاف من جنودها في منطقة الساحل، التي تشمل بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، لمحاربة المتشددين، الذين يستفيدون من تفلت السلاح عبر الحدود وتجارة المخدرات والتهريب.

> أكد التنظيم إعدام مبشرة سويسرية اختطفت في 2016

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

الحدث

تعرض الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب لضربة جديدة تقوّض مساعيه لتغيير نتائج الانتخابات الرئاسية، عبر رفض دعوى قضائية أقامتها حملته في بنسلفانيا التي فاز فيها خصمه جو بايدن. وعلى الرغم من حديث ترامب علناً أنه سيواصل المعركة القضائية، فهو يعمل في السر تحضيراً للخروج من البيت الأبيض، ويبحث إعلان ترشحه لانتخابات العام 2024. لكن خروجه لا يعني أنه سيسهّل مهمة بايدن، بل إنه يعمل على فرض قرارات ستُلزم الرئيس الجديد عند استلامه الحكم، داخلياً وخارجياً

بنسلفانيا ضربة قاضية لترامب

الرئيس الخاسر يبحث خياراته ويصعّب مهمة خلفه

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تتضاءل فرص نجاح الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب في تحقيق أي نصر في الدعاوى القضائية التي رفعها في أكثر من ولاية لقلب نتيجة الانتخابات الرئاسية لمصلحته والتي تُظهر نتيجتها المعلنة حتى اللحظة حصول المرشح الديمقراطي الفائز جو بايدن على 306 أصوات مقابل 232 لخصمه ترامب. وبعد إخفاق محاولاته في المحاكم لإجهاض عمليات التصديق على النتائج في ولايات جورجيا وميشيغن وأريزونا، تعرض ترامب لضربة قاسية برفض قاضٍ اتحادي دعوى قضائية أقامتها حملة الرئيس الخاسر بهدف استبعاد ملايين الأصوات التي تم الإدلاء بها عبر البريد في ولاية بنسلفانيا.

وفي ظل هذه الأجواء، تتزايد المؤشرات على اقتناع ضمني من ترامب بالخسارة وتوجهه لدراسة خيارات أخرى، ومنها إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة عام 2024 قريباً، لقطع الطريق أمام مرشحين جمهوريين آخرين. بالتوازي مع ذلك، يبذل الرئيس الخاسر جهوداً لفرض قرارات وخطوات ستقيّد بايدن عند استلامه الحكم رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني، عبر تعيينات في الإدارة، إضافة إلى خطوات خارجية أخرى تزيد التوتر مع الخصوم والدول الكبرى، أكان عبر الإعلان عن الوكالة بات تومي إلى الانضمام إلى هؤلاء. وقال إن بايدن «فاز في انتخابات 2020 وسيصبح الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة». وأضاف في بيان «يجب على الرئيس ترامب قبول نتيجة الانتخابات وتسهيل عملية الانتقال الرئاسي». وقبله، قال السناتور الجمهوري لامار ألكساندر إن بايدن «لديه فرصة جيدة جداً» ليصبح الرئيس المقبل ويجب توفير «جميع الموارد لانتقال سلس». وفي وقت سابق، دعت عضو الفريق القيادي الجمهوري في مجلس النواب، ليز تشيني، ترامب لاحترام «قدسية عمليتنا الانتخابية» إذا لم يحرز نجاحاً في المحكمة.

وصدر الحكم في بنسلفانيا بعد ساعات من طلب الجمهوريين أيضاً تأجيل المصادقة على النتائج في ولاية ميشيغن لأسبوعين للسماح بمراجعة كاملة للنتائج في واين كبرى مقاطعات الولاية. ومن المقرر أن يجتمع مجلس خبراء التدقيق في ميشيغن الذي يضم اثنين من الديمقراطيين واثنين من الجمهوريين اليوم الإثنين للمصادقة على النتائج. لكن وزيرة خارجية ميشيغن، جوسلين بينسون، كتبت في تغريدة على «تويتر» السبت أنه ليس هناك «أي دليل» للتشكيك في نتيجة الانتخابات. وفي السياق، قال مارك إلياس، محامي حملة بايدن، إن حملة ترامب خسرت 33 دعوى قضائية.

في غضون ذلك، كشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن ترامب وفيما يشكك علناً بنتائج الانتخابات ويخوض معركة لإسقاطها، فهو يناقش توجهاً مختلفاً تماماً في التجمعات الخاصة والمحادثات الهاتفية، وهو خوض السباق الرئاسي عام 2024. ولفتت إلى أن ترامب يفكر بجدية في الحياة خارج البيت الأبيض، في إشارة إلى أنه من المقرر أن يترك منصبه في 20 يناير، وأبلغ مستشاريه أنه يريد أن يظل قوة حاضرة في السياسة والإعلام، مضيفة أنه قد يعلن عن الترشح لحملة 2024 قبل نهاية العام الحالي.

ونقلت الصحيفة عن أحد المستشارين الذي تحدث أخيراً مع الرئيس الخاسر، من دون أن تسميه، أن ترامب أخبره أنه يعتزم الإعلان عن حملة جديدة في غضون ثلاثة أسابيع، وأنه يريد التحرك بسرعة لمحاولة قطع الطريق أمام مرشحين محتملين من الحزب الجمهوري لعام 2024، ومنهم ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص خدموا في الإدارة: نائبه مايك بنس، وزير الخارجية مايك بومبيو، والسفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي. لكن مستشارين آخرين حذروا من أن آراء ترامب بشأن هذه المسألة تتطور باستمرار ولم يتخذ قراراً نهائياً، وفق الصحيفة. وبحسب الصحيفة، كان ترامب أيضاً يستكشف طرقاً لكسب المال مقابل أعمال صغيرة نسبياً، مثل إلقاء خطابات مدفوعة الأجر لمجموعات أو بيع تذاكر التجمعات. بالإضافة إلى ذلك، قد يحاول كتابة مذكرات عن الفترة التي قضاها رئيساً. وأضافت أن هناك أيضاً ضغوطاً على ترامب لتحقيق دخل من فترة ما بعد الرئاسة في ضوء ديونه الشخصية ومشاكله القانونية، فلديه مدفوعات مستحقة على مدى السنوات الأربع المقبلة تزيد عن 400 مليون دولار في شكل قروض. لكن ترك ترامب للسلطة لن يكون سلساً، بل يسعى لتصعيب مهمة خلفه بايدن، وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن ترامب وكبار المسؤولين في إدارته يبذلون ما في وسعهم لمنع بايدن من التراجع عن إرث الرئيس الخاسر، عبر مجموعة من التعيينات والقرارات المتعلقة بقضايا الحرب والبيئة والعدالة الجنائية والتجارة والاقتصاد وغيرها. وأضافت أن المسؤولين المعينين من ترامب يملؤون الشواغر في الإدارات واللجان، ويدفعون لاستكمال القواعد التي تضعف المعايير البيئية، ويرشحون القضاة ويسرعون في تبني تعييناتهم من خلال مجلس الشيوخ، ويحاولون إلغاء لوائح الرعاية الصحية التي كانت سارية منذ سنوات.

كما نقلت عن أحد المسؤولين في الإدارة، الذي تحدث شرط عدم الكشف عن هويته، أنه في الأيام المقبلة سيكون هناك المزيد من الإعلانات المتعلقة بالصين على وجه الخصوص، التي يعتقد مستشارو ترامب أن بايدن سيحاول تحسين العلاقات معها. وذكرت أن وزير الخزانة ستيفن منوتشين رفض تمديد برامج الإقراض الطارئة الرئيسية التي كان الاحتياطي الفيدرالي يستخدمها للمساعدة في الحفاظ على تدفق الائتمان إلى الشركات وحكومات الولايات والحكومات المحلية وأجزاء أخرى من النظام المالي.

وفي السياق الخارجي، أعلنت الخارجية الأميركية أنها اعتباراً من يوم أمس لم تعد طرفاً في معاهدة الأجواء المفتوحة بعد 6 أشهر على إعلان ترامب عن خروج بلاده من الاتفاقية التي أصبحت نافذة في 2002. جاء ذلك بعد ساعات من إعلان الجيش الأميركي مساء السبت إرسال قاذفة من طراز «بي-52 إتش» من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، في مهمة طويلة لردع «العدوان» وطمأنة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة، من دون تحديد وجهتها النهائية.

كذلك، وفي ما بدا مؤشراً على اعتراف بالهزيمة، أمل مسؤول أميركي في أن تسير الإدارة المقبلة على نهج ترامب حيال ملف إيران وأن تواصل حملة «الضغوط القصوى» عليها، وذلك في حديث للصحافيين في أبوظبي أمس خلال زيارة بومبيو.

يضغط ترامب على الهيئات التشريعية في الولايات لرفض النتائج (Getty)

ترامب قد يعلن عن الترشح لانتخابات 2024 قبل نهاية العام

اعلن الجيش الأميركي إرسال قاذفة إلى الشرق الأوسط

غداً التعيينات الأولى

يعلن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن (الصورة) غداً الثلاثاء اسماء اول الاعضاء في إدارته، وفق ما اورد مستشاره المقرب رون كلاين امس. ورفض كلاين في تصريح لشبكة «إيه بي سي» تحديد الحقائب المعنية او الاسماء. وعن توجهات دونالد ترامب، قال كلاين إنّ «ترامب يرفض الديمقراطية... فهو يطلق ادعاءات لا اساس لها عن تزوير الاصوات». وأكّد ان هذا الامر «لن يغير ما سيحدث في 20 يناير/كانون الثاني» (تسلم الرئيس الجديد السلطة).

شرق غرب

أردوغان: تركيا جزء من أوروبا

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الأحد، إن بلاده المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ترى نفسها جزءاً لا ينفصم عن أوروبا، لكنها لن ترضخ للحملات والمعايير المزدوجة. وقال أردوغان أمام أعضاء من حزب «العدالة والتنمية»، إنه ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يفي بوعوده في ما يتعلق بقضايا الهجرة وانضمام تركيا رسمياً للتكتل، مضيفاً: «لا نعتقد أن لدينا أي مشاكل مع الدول أو المؤسسات لا يمكن حلها عبر السياسة والحوار والمفاوضات».

(رويترز)

باريس تنتظر «أفعالاً» من أنقرة

قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان (الصورة)، أمس الأحد، إن باريس تنتظر «أفعالاً» من جانب تركيا قبل انعقاد المجلس الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول المقبل، والذي سيتناول مسألة العقوبات ضد أنقرة. وأضاف لودريان في تصريح صحافي، أنه «لا يكفي أن نلاحظ منذ أيام، تصريحات تهدئة من جانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ينبغي أن تكون هناك أفعال»، موضحاً أن «أموراً بسيطة يمكن القيام بها في شرق المتوسط وليبيا وفي إقليم ناغورنو كاراباخ».

(فرانس برس)

نيجيريا: مقتل 7 جنود بهجوم في الشمال

قُتل سبعة جنود نيجيريين وأحد عناصر الميليشيات الداعمة للحكومة أول من أمس السبت في كمين نصبه «جهاديّون» لقافلة عسكريّة في ولاية بورنو المضطربة في شمال شرق نيجيريا. وأوضحت ثلاثة مصادر أمنية أنّ مسلحين من «ولاية غرب أفريقيا الإسلاميّة» فتحوا النار من أسلحة رشّاشة وأطلقوا قذائف صاروخيّة على قافلة من الجنود وعناصر مليشيا مناهضة للجهاديّين في قرية كومبمتي، على بعد 60 كيلومترا شمال العاصمة الإقليمية مايدوغوري.

(فرانس برس)

توقيفات جديدة في احتجاجات بيلاروسيا

تظاهر أنصار المعارضة البيلاروسية، مجدداً، أمس الأحد، ضد الرئيس الكسندر لوكاشنكو (الصورة)، الذي يواجه حركة احتجاج غير مسبوقة منذ إعادة انتخابه مطلع أغسطس/آب الماضي. وتظاهر عشرات الآف الأشخاص في أحياء عدة في العاصمة مينسك، رافعين أعلاماً ترمز إلى المعارضة، فيما أوقفت الشرطة عشرات المتظاهرين، وفق مركز «فياسنا» للدفاع عن حقوق الإنسان.

(فرانس برس)

مسؤول أميركي في تايوان

أعلنت وزارة الخارجية في تايوان، أمس الأحد، أن مسؤولاً أميركياً وصل إلى الجزيرة، محجمة عن كشف هويته، كما نفت تقريراً إعلامياً عن زيارة مديرة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جينا هاسبل للجزيرة. وأكدت الوزارة أنه «مع عدم الإعلان عن تفاصيل الزيارة، استناداً إلى مبدأ الثقة المتبادلة بين تايوان والولايات المتحدة، ليس لدى وزارة الخارجية توضيح أو تعليق آخر».

(رويترز)

إضاءة

المعارضة التركية وبايدن: حماس لطي صفحة سلفه

يترقب الاتراك علاقة بلادهم بالولايات المتحدة بعد فوز جو بايدن، ولا تخفي المعارضة التركية فرحتها برحيل دونالد ترامب، داعية لعودة التعاون بإطار المؤسسات

إسطنبول ـ **جابر عمر**

تترقب الأطراف السياسية التركية، بجميع اطيافها، تحديد الإدارة الأميركية الجديدة سياساتها حيال تركيا، لا سيما بعد تصريحات عدة أدلى بها الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، حيال الأوضاع في هذا البلد، العضو في حلف شمال الأطلسي، خلال حملة ترشحه للرئاسة، وإثر إعلان فوزه. وعلى الرغم من أن التعاون بين أنقرة وواشنطن يتم على مستوى مؤسساتي، إلا أنه من الطبيعي أن تكون مواقف الرئيس الأميركي الشخصية، مؤثرة في عمل المؤسسات، التي سيسمي الرئيس من بينها من وزراء ومبعوثين ومستشارين وغيرهم، قبل نحو عام من اليوم، أطلق بايدن تصريحات واضحة تنمّ عن موقفه من الأوضاع في تركيا، ونيّته تقديم دعم سياسي أميركي للمعارضة، في حال فوزه بالرئاسة، من أجل الإطاحة بحكم الرئيس رجب طيب أردوغان. وعبّر نائب الرئيس الأميركي السابق، عن عدم رضاه عن سياسات أردوغان في المنطقة، وهو عاد وكرّر موقفه هذا قبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية. وإبان معركة إقليم ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، دعا بايدن دولاً مثل تركيا إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلاً عن انتقاده الموقف التركي شرقي المتوسط، واتهامه أنقرة بتصعيد الأوضاع في المنطقة. وهذه التصريحات والمواقف تحمل الحكومة التركية على وضعها بالحسبان، في تواصلها مع الجانب الأميركي.

أما بالنسبة للمعارضة التركية، فإنها رفضت تصريحات بايدن، واعتبرتها تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لبلادها، لأنها تدرك أن قبولها بأي دعم أميركي للوصول للحكم، يؤكد مزاعم أردوغان وحزب «العدالة والتنمية» بوجود نيّة خارجية للتدخل في تركيا ومحاربة الحكومة. ويأتي ذلك فيما يعاني الاقتصاد التركي من التراجع في صرف سعر العملة المحلية، وهو ما يترك تبعات اقتصادية هامة. ويقوي ذلك من موقف ومكانة الحكومة التركية، على حساب المعارضة التي قد تضطر إلى تقديم تبريرات للشعب لقبولها أي دعم أميركي مثلاً، ما حداها على الفور لرفض تصريحات بايدن. على الرغم من ذلك، كان أول المهنئين لبايدن بفوزه بالرئاسة، من الجانب التركي، رئيس حزب «الشعب الجمهوري» المعارض كمال كلجدار أوغلو، الذي جاءت تهنئته حتى قبل الرئيس التركي نفسه، وهو ما يعكس ارتياحاً للمعارضة ممثلة بـ«تحالف الشعب» الذي يضم أبرز حزبين معارضين، هما حزب «الشعب الجمهوري» والحزب «الجيد».

وتعليقاً على ذلك، رأت رئيسة حزب «الشعب الجمهوري» المعارض في إسطنبول، جانان كافتانجي أوغلو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «العالم يعاني في الفترة الراهنة من مشاكل هامة، من مشكلة المناخ، وعدم التوزيع العادل للدخل، وزيادة الميزانيات المخصصة للحروب باستمرار، ومشاكل أخرى، يبقى أهمها ربما تصاعد الشعبوية». وأوضحت كافتانجي أوغلو أن «القيم الإنسانية تُفتحص من قبل وجوه تدعو إلى الشعبوية كـ(الرئيس الأميركي الخاسر) دونالد ترامب مثلاً»، معتبرة أن خسارة الأخير «يغض النظر عن الفائز، أمر جيّد، ونحن في المعارضة نفضل دائماً وندافع عن خيارات الحكم عبر الوسائل الديمقراطية، ولدينا القدرة لتحقيق ذلك». وأضافت أنه «لهذا السبب، نحن نؤمن بتأسيس علاقات مع جيراننا وحلفائنا عبر المؤسسات، وليس عبر شخصنة العلاقات، وفي الفترة الأخيرة شاهدنا كيف تسببت العلاقات على مستوى الأشخاص وخلف الأبواب الموصدة بأضرار على العلاقات»، آملة «أن نشهد في الفترة المقبلة علاقات عبر قنوات دبلوماسية، فيها آليات التوازن ورقابة متاحة».

وعن موقفهم من بايدن ودعمه للمعارضة، قالت رئيسة حزب «الشعب الجمهوري» المعارض في إسطنبول إن «أكبر اعتراض قبل حزب الشعب الجمهوري، ولهذا الموقف أسباب عدة، فحزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه، كان على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة عندما تلاقت المصالح الأميركية معه، منها حرب العراق وأمثلة كثيرة، وبالتالي فإن نظرتنا لأميركا تعطينا فكرة أنها لا تنظر سوى لمصلحتها». أما السبب الثاني بحسب رأيها، فهو «روح تأسيس الحزب الذي يدافع عن تركيا المستقلة». وأكدت كافتانجي أوغلو أن حزبها «لديه الحماس والحزم لهزيمة العدالة والتنمية في صناديق الاقتراع، وليس في الشوارع أو عبر الانقلابات العسكرية، فنحن نؤمن بالديمقراطية، ولدينا القدرة على الفوز في الانتخابات المحلية الأخيرة، وسيتمكن من تغيير نظام الحكم الشعبوي، وعندها لن يكون هناك حاجة لا لبايدن ولا لأي زعيم في العالم».

تأهل المعارضة بالتغلب على «العدالة والتنمية» في الانتخابات (كريس ماكغراس/ Getty)

عبّر بايدن مراراً عن عدم رضاه عن سياسات أردوغان

من جهته، تحدث رئيس قسم العلاقات الدولية في «الحزب الجيد» أحمد كامل إرزوان لـ«العربي الجديد»، عن موقف الحزب من فوز بايدن، والعلاقات الثنائية وإمكان دعم الرئيس الأميركي الجديد للمعارضة التركية. وقال إرزوان إن «العلاقات التركية الأميركية في فترة حكم ترامب، سارت على مبدأ العلاقات الشخصية بينه وبين أردوغان، والتي كانت ضد مصلحة تركيا»، مضيفاً أن لذلك «فإن بايدن حول جعل العلاقة مع تركيا عبر المؤسسات وعبر الحلفاء للترحيب بها». ورأى أن «الأمر الهام ، هو قدرة من يحكم تركيا على الصمود بثبات أمام الولايات المتحدة»، واصفاً سجل أردوغان في هذا المجال بـ«السيئ جداً، وهذا هو سبب خشيتنا للمستقبل».

ولفت إرزوان إلى أنه في حال تولي حزبه الحكم، فإنه سيتبنى سياسة أولويتها المصالح الوطنية في العلاقات مع أميركا، على لسان وزير الإعلام، معمر الأرياني، أن تصنيف ميليشيا الحوثي في قائمة الإرهاب يعد مطلباً رسمياً وشعبياً، واعتبر الوزير اليمني الذي دعا لحملة إلكترونية على «تويتر»، مساء أول من أمس السبت، وشارك فيها بسلسلة من التغريدات، أن تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية «هو أولى خطوات حل الأزمة اليمنية». ولفت إلى أن التجارب والأحداث أكدت أن استقرار اليمن «مرهون بالقضاء على هذه الجماعة العنصرية الإرهابية».

وفيما أشار إلى أن أصوات كافة اليمنيين ترتفع الآن للمطالبة بإعلان الحوثيين جماعة إرهابية والتعامل معها على هذا الأساس باعتباره أمراً ملحاً وضرورياً، حذّر المسؤول اليمني مما وصفه بـ«النتائج الوخيمة» على اليمن والمنطقة والعالم في حال التساهل مع الجماعة. ولم يتوقف التحذير الحكومي عند ذلك، إذ وصف الوزير اليمني جماعة الحوثيين بأنها «تنظيم إرهابي عابر للحدود، لا ينتمي للبيمن بل لإيران الخمينية، وإرهابه لن يتوقف عند حدود اليمن، بل سيطاول المنطقة وسيتضرر منه العالم أجمع ما لم يتم تصنيفه ضمن قوائم الإرهاب».

ويبدو أن الحملة الحكومية، التي شارك فيها فصيل واسع من الناشطين والسياسيين الموالين للشرعية، جاءت بإيعاز سعودي، بهدف تقديم المزيد من الدعم لإدارة ترامب، واعتبار أن القرار جاء استجابة لدعوات اليمنيين الذين ذاقوا الويلات من حروب الجماعة، والالتزام أيضاً بالمسؤوليات القانونية في حماية حقوق الإنسان.

وفيما يذهب مراقبون إلى أنه سيكون من الصعوبة استمرار المحادثات السياسية مع جماعة الحوثيين بعد تصنيفها في قوائم الإرهاب، حاولت الحكومة اليمنية البحث عن مخرج ملائم لإقناع المجتمع الدولي بإتهام الحوثيين أنهم يعرقلون كافة مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

وقال وزير الإعلام اليمني، في سلسلة بيانات ضمن الحملة الموجهة: «تجاهل المجتمع الدولي لممارسات مليشيا الحوثي الإرهابية لم يعد مقبولاً»، والربط بين خطوات التصنيف وأفق الحل السلمي للأزمة اليمنية غير دقيق، كون الجماعة أعاقت جهود المجتمع الدولي طيلة 6 سنوات، وتحركت كأداة إيرانية لنشر الفوضى والإرهاب». ولن يكون القرار سهلاً بالنسبة للإدارة الأميركية، خصوصاً في ظل التعقيدات التي جعلت اليمن واحداً من أسوأ الأزمات الإنسانية المعقدة بالعالم، وضرورة استمرار وكالات الإغاثة الأممية في صنعاء الخاضعة للجماعة، فضلاً عن الاتصالات المستمرة بين سفراء الدول الكبرى ومفاوضي حوثيين بهدف الدفع بالعملية السياسية ووقف الحرب.

وعلى الرغم من تلميح وسائل الإعلام الأميركية إلى «استثناءات» في القرار المرتقب، بهدف حماية المنظمات الإغاثية وممارسة مهامها مستقبلاً، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، في تقرير لها السبت، أن هناك مسؤولين في وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع «البنتاغون»، غير مقتنعين بقرار إدارة ترامب الخاص بتصنيف الحوثيين «جماعة إرهابية».

ولا يشعر بعض المسؤولين الأميركيين بالارتياح تجاه القرار، وفقاً للصحيفة، مشيرين إلى أنهم اقترحوا تأجيل اتخاذه حتى 20 يناير/كانون الثاني المقبل، تاريخ انتهاء عهد ترامب وبدء ولاية الرئيس المنتخب جو بايدن، خشية أن يؤدي القرار إلى مفاقمة الأوضاع الإنسانية المتردية، وإخراج عملية السلام المتعثرة أصلاً عن مسارها منذ سنوات. وحسب «واشنطن بوست»، فقد طلب وزير الخارجية، مايك بومبيو، خيارات جديدة، لكنه أبدى تمسكه بالمضي قدماً في تصنيف الحوثيين «مجموعة إرهابية» رسمية، مع موعد نهائي مبدئي في 1 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وكانت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، قد كشفت الأسبوع الماضي، قيام منظمات الإغاثة الدولية بسحب موظفيها الأجانب من صنعاء الخاضعة للحوثيين قبيل صدور قرار التصنيف، لكن مصدراً أممياً أكد لـ«العربي الجديد» أنه لا مؤشرات ملموسة لتحركات من هذا النوع، لافتاً إلى أن العشرات من الموظفين الدوليين لا يزالون موجودين في الوكالات الإنسانية الأممية وكذلك في بعثة مراقبة اتفاق الحديدة. وفي حال صدور قرار التصنيف خلال الأسابيع المقبلة، فمن المتوقع ألا يُحدث ضرراً بالغاً بالحوثيين المعزولين بالفعل عن العالم منذ 6 سنوات، رغم المساعي الحثيثة للجماعة أخيراً بالبحث عن شرعية دولية تفتقر إليها. واعتمدت الجماعة أخيراً سفيراً إيرانياً مفوضاً في صنعاء، كما أصدرت قراراً بتعيين سفير لدى النظام السوري، كثاني اعتراف دولي بعد طهران.

اليمن

الشرعية تؤيد واشنطن: الحوثيون «جماعة إرهابية»

تؤيد الحكومة اليمنية الموقف الاميركي في إدراج الحوثيين على قوائم الإرهاب، بل تستعجل ذلك قبل نهاية عهد الرئيس دونالد ترامب

عدن ـ **العربي الجديد**

استقبلت الحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً، التوجه المحتمل لإدارة الأميركية بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية بترحاب كبير. وبالتزامن مع تسريبات، لا تزال محصورة في وسائل إعلام أميركية، كثفت «الشرعية» من حملاتها الداعمة لقرار طال انتظاره، وقد يكون آخر أوراق الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل انتهاء ولايته في 20 يناير/كانون الثاني المقبل.

ولا تكشف المساعي الأميركية عن صحوة مفاجئة بالنسبة للأزمة اليمنية المنسية منذ 6 سنوات، بقدر ما تعد هدية مجانية تسعى إدارة ترامب لتقديمها للنظام السعودي قبيل انتهاء ولايته، كآخر ورقة يتم استخدامها ضد إيران وحلفائها في المنطقة.

وطيلة السنوات الماضية من الحرب، ظل اليمن مسرحاً لحرب بالوكالة بين قوى إقليمية، وبعد سنوات من إنكار النظام الإيراني للاتهامات بمساندة جماعة الحوثيين في الانقلاب على الحكومة المعترف بها، أعلنت طهران إقامة علاقات دبلوماسية مكتملة مع سلطات صنعاء غير المعترف بها بعد تبادل السفراء رسمياً.

ودشنت الحكومة اليمنية الشرعية حملة إلكترونية داعمة للتوجه الأميركي، فذكرت على لسان وزير الإعلام، معمر الأرياني، أن تصنيف مليشيا الحوثي في قائمة الإرهاب يعد مطلباً رسمياً وشعبياً، واعتبر الوزير اليمني الذي دعا لحملة إلكترونية على «تويتر»، مساء أول من أمس السبت، وشارك فيها بسلسلة من التغريدات، أن تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية «هو أولى خطوات حل الأزمة اليمنية». ولفت إلى أن التجارب والأحداث أكدت أن استقرار

باشرت الحكومة حملة إلكترونية داعمة للموقف الاميركي

جماعة الحوثيين بعد تصنيفها في قوائم الإرهاب، حاولت الحكومة اليمنية البحث عن مخرج ملائم لإقناع المجتمع الدولي بإتهام الحوثيين أنهم يعرقلون كافة مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

وقال وزير الإعلام اليمني، في سلسلة بيانات ضمن الحملة الموجهة: «تجاهل المجتمع الدولي لممارسات مليشيا الحوثي الإرهابية لم يعد مقبولاً»، والربط بين خطوات التصنيف وأفق الحل السلمي للأزمة اليمنية غير دقيق، كون الجماعة أعاقت جهود المجتمع الدولي طيلة 6 سنوات، وتحركت كأداة إيرانية لنشر الفوضى والإرهاب». ولن يكون القرار سهلاً بالنسبة للإدارة الأميركية، خصوصاً في ظل التعقيدات التي جعلت اليمن واحداً من أسوأ الأزمات الإنسانية المعقدة بالعالم، وضرورة استمرار وكالات الإغاثة الأممية

يفضّل مسؤولون أميركيون تأجيل إدراج الحوثيين على قائمة الإرهاب إلى نهاية عهد ترامب (Getty)

تحاول روسيا تحصين اتفاق 9 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، الذي رعته بين أذربيجان وأرمينيا، وسط مخاوف من احتمال سقوط رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان تحت ضغط الشارع، بعد اتهامه بـ«الخيانة» في الهزيمة في ناغورنو كاراباخ

إنقاذ باشينيان واستعادة دورها في القوقاز

روسيا بعد اتفاق كاراباخ

سامر إلياس

توظف روسيا إمكاناتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية من أجل منع انهيار اتفاق وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ، الموقّع في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي برعايتها، والمضيّ في تنفيذ بنوده. وغداة تحذير ثانٍ أطلقه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من آثار كارثية على الأوضاع في جنوب القوقاز في حال عدم الالتزام بالاتفاق، توجه وفد روسي كبير ضم وزيري الدفاع سيرغي شويغو والخارجية سيرغي لافروف ونائبين لرئيس الحكومة ووزيري الصحة والطوارئ، إضافة إلى مسؤولين عن كبريات الشركات والهيئات الحكومية، إلى يريفان وباكو.

وعلى خلفية تحذير موسكو من أن أطرافاً خارجية تعمل على تعطيل تنفيذ الاتفاق، وتأجيج الغضب العارم في أرمينيا على رئيس الوزراء نيكول باشينيان بعد الخسارة في الإقليم، سعى الوفد الروسي إلى دعم حكومة الأخير من الانهيار. وفي أولى محطاته في يريفان، دعا لافروف إلى التمسك بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع بين أرمينيا وأذربيجان برعاية الرئيس فلاديمير بوتين، وأوضح أن «الجانبين الروسي والأرميني شدّدا بالإجماع على أن محاولات التشكيك في هذا البيان، سواء أكان ذلك داخل البلاد أو خارجها غير مقبولة». وفي محاولة لإعادة تسويق الاتفاق على أنه كان ضرورياً ومهماً، وضمان التزام أرمينيا به، نقل لافروف لباشينيان والرئيس أرمين سركيسيان تشديد بلاده على أن الاتفاق «ساهم في حل المشاكل بالغة الخطورة وإنقاذ الأرواح». وأغلق المسؤول الروسي الباب أمام أي محاولة لتغيير بنود البيان الثلاثي، بإشارته إلى أن قادة أرمينيا أقروا بأن «البيان المشترك (اتفاق وقف إطلاق النار) يعتبر طريقاً لا بديل له لتسوية الوضع الذي كان قبل بضعة أسابيع صعباً للغاية». من جهته، كشف شويغو في لقاء مع باشينيان أن الوفد الروسي حمل معه «خطة كبيرة ويعتزم تنفيذها». أما باشينيان فأعرب عن أمله في «تعزيز التعاون مع موسكو ليس في المجال الأمني فحسب، بل في مجال التعاون العسكري التقني أيضاً».

مهمة الوفد الروسي في يريفان تزامنت مع تجدد زخم التظاهرات المطالبة باستقالة باشينيان لتحميله المسؤولية عن الهزيمة في ناغورنو كاراباخ. وقال المسؤول السابق في الإقليم، روبين ملكونيان، في ساحة الاحتجاجات وسط يريفان، إن رئيس الوزراء مسؤول عن «أزمة كرامة في مجتمعنا، وأزمة اجتماعية وأخلاقية واقتصادية»، مضيفاً: «فقط بعد مغادرة باشينيان، يمكننا استعادة كرامتنا والوقوف على أقدامنا».

يعاني باشينيان من ضغط شعبي هائل يهدّد بإطاحة حكومته (Getty)

> لم يتمكن الكرملين من وقف الحرب في التوقيت الذي يناسبه

وعلى عكس المهمة الصعبة في يريفان، استقبلت باكو الوفد الروسي بارتياح واضح بعد تمكنها من استعادة معظم أراضيها المحتلة نتيجة الحرب (1988 . 1994)، وفرض سيطرتها على نحو ثلث أراضي الإقليم، وقدرتها أخيراً على فتح الطرق إلى إقليم ناخيتشفان المحاط بالأراضي الأرمينية والمحاذي لتركيا بشريط حدودي صغير بنحو 8 كيلومترات.

ورحّب الرئيس الأذري إلهام علييف بنشر قوات حفظ سلام روسية على حدود إقليم ناغورنو كاراباخ، ومحيط ممر لاشين وناخيتشفان، وشدّد على أن هذه القوات تعد عامل استقرار مهماً.

وتكشف جولة الوفد الحكومي الروسي عن جملة أولويات روسية جديدة في جنوب القوقاز، أهمها إنقاذ حكومة باشينيان، وإقناع أذربيجان بأهمية تخفيف انفتاحها الكبير على تركيا والتأكيد أن روسيا هي الضامن الأهم في منظومة أمن القوقاز، والمهتمة بمستقبل شعوب المنطقة من الأرمن والأذريين على حد سواء عبر فتح بوابات التعاون الاقتصادي والإنساني لمعالجة آثار الحرب. وتعمل روسيا على إغلاق الباب أمام محاولات إعادة التفاوض على الاتفاق الثلاثي لوقف النار من قبل «مجموعة مينسك» المكلفة بحلّ الصراع منذ 1994 من دون نتائج ملموسة، وتلمس إمكانية إيجاد تسوية نهائية على المدى الأبعد عبر استطلاع آراء الطرفين.

وجاءت الجولة عقب اضطرار بوتين للدفاع عن الاتفاق الثلاثي مرتين في الأسبوع الماضي، فيوم الثلاثاء الماضي أكد الرئيس الروسي أن الاتفاق يسمح بإرساء أسس «تطبيع دائم» في ناغورنو كاراباخ حتى ولو لم تتم تسوية «مشكلة» وضعه. ورأى أن مصير الإقليم «سيتقرر مستقبلاً أو من قبل القادة الجدد الذين سيشاركون في هذه العملية»، لافتاً إلى أن التراجع عن الاتفاق يعد «انتحاراً». وشدّد على أنه لا أساس للاتهامات الموجهة لباشينيان بالخيانة.

ومن الواضح أن تصريحات بوتين تصب في الدفاع عن باشينيان، وبقائه في الحكم، ولكنها في المقابل تنبع من الدفاع عن إخفاق موسكو في إدارة الملف من عدة جوانب، أولها عدم قدرتها على توقع إطلاق أذربيجان الجولة الأخيرة من الحرب في 27 سبتمبر/ أيلول الماضي. كما تكشف تصريحاته أنه كثف اتصالاته مع الجانبين لتوقيع اتفاق 9 نوفمبر منذ 19 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما يعني أن الكرملين لم يستطع وقف الحرب في التوقيت الذي يريده، وواضح أن أذربيجان واصلت تقدمها لتحقيق مكاسب تمكّنها من فرض شروطها.

ثم باتت جاهزة لتلبية نداء الكرملين بعد السيطرة على مدينة شوشة الاستراتيجية، في مقابل اضطرار حليف الكرملين الأرميني للتوقيع على الاتفاق بعد انهيار قواته بالكامل وبات أقرب إلى «الاستسلام».

ويبدو أن موسكو بدلت مواقفها من باشينيان بالكامل بعد توقعات بأن تؤدي التظاهرات إلى إزاحته، هو الذي صعد إلى الحكم بثورة مخملية ربيع عام 2018. وعلى الرغم من أن سيناريو إطاحة باشينيان يرضي موسكو غير المتحمسة للثورات الملونة أساساً، والمتحفظة على تقاربه مع الغرب، إلا أن بوتين هبّ في تصريحاته الصحافية في 17 نوفمبر للدفاع عنه، لخشية موسكو من تصاعد الخطاب المعادي لها في يريفان بعد هدوء العاصفة الحالية بدعم من الجاليات الأرمينية في الغرب. ومن الواضح أن النقمة الشعبية «العاطفية» على باشينيان يمكن أن تتحول لاحقاً على روسيا التي لم تلتزم باتفاقاتها الدفاعية مع يريفان بحسب كثير من الأرمن. وفي حال تشكل تيارات سياسية جديدة في أرمينيا يمكن أن تقود حراك الشارع، فإن أي انتخابات مستقبلية قد تفرز قيادات أكثر عداء لروسيا، وتحملها مسؤولية ما حصل من «هزيمة قومية ثقيلة». وهو ما يبرر إطراء بوتين لباشينيان «الصادق» أمام شعبه، وإشارته إلى أن التغيير سيكون «انتحاراً».

خروج عن الطاعة

في نزاع ناغورنو كاراباخ، باتت أذربيجان الدولة الأولى بين بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، التي تشقّ عصا الطاعة بإعلان حرب من دون إخطار موسكو، وانتهاز ظرف دولي وإقليمي مناسب للسيطرة على أراض تعتبر أذرية، بدعم تركي. وشنّت باكو حربها، في ظلّ ضمانها عدم معاقبة موسكو لها من جهة، وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بانسحاب القوات الأرمينية من جهة أخرى، وعدم الانتظار إلى ما لا نهاية لجهود «مجموعة مينسك».

إثيوبيا

الجيش على مشارف عاصمة تيغراي

> واصل الجيش الإثيوبي هجومه في إقليم تيغراي، ليُصبح على بعد أقل من 100 كيلومتر من عاصمته ميكيلي. ووجّه إنذاراً بنيّته محاصرة المدينة وقصفها بالمدفعية

على مشارف الأسبوع الثالث من العملية العسكرية للجيش الإثيوبي في إقليم تيغراي، ضد «جبهة تحرير شعب تيغراي»، أعلنت أديس أبابا أن قواتها باتت على بعد 97 كيلومتراً من ميكيلي عاصمة الإقليم، أمس الأحد. وأضافت أنها ستفرض حصاراً على المدينة لإخضاعها، وسط تأكيدات «الجبهة» تصدّيها لهجمات الجيش.

ففي اليوم الـ18 على العمليات العسكرية التي بدأت في 4 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أعلنت الحكومة سيطرة القوات الإثيوبية على بلدة إبداجا هاموس، الواقعة على بعد 97 كيلومتراً من ميكيلي. وذكرت في تغريدة على «تويتر» أن «قواتنا الدفاعية سيطرت على بلدة إيداجا هاموس الواقعة على الطريق من أديجرات إلى ميكيلي. وقوات الدفاع تتقدم للسيطرة على ميكيلي، وهي الهدف النهائي للعملية».

بدوره، ذكر المتحدث باسم فريق العمل التابع للحكومة الإثيوبية، المعني بالوضع في تيغراي، رضوان حسين، أن قوات الإقليم دمّرت الطرق ونسفت الجسور وقامت بتفخيخ الطرق بالمتفجرات في جنوب الإقليم، لكن القوات الاتحادية تحرز تقدماً. وأضاف رضوان أن بعض المقاتلين والمسلحين من تيغراي فرّوا بعد أن تمكن الجنود من السيطرة على أديجرات أول من أمس السبت. ولم يتسنّ لوكالة «رويترز» التحقق من الأنباء بسبب شح المعلومات عن تطورات القتال، فضلاً عن انقطاع الاتصال بخدمات الهاتف والإنترنت منذ بدء الصراع.

وفي سياق العمليات المرتقبة في الأيام المقبلة، ذكرت وسائل إعلام رسمية أمس، أن الجيش الإثيوبي سيستخدم الدبابات لحصار ميكيلي، محذّراً المدنيين من أنه قد يستخدم أيضاً المدفعية لقصف المدينة. وقال المتحدث العسكري الكولونيل ديجين تسيجايي لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإثيوبية الرسمية: «المراحل القادمة هي الجزء الحاسم من العملية، وتتمثل في حصار ميكيلي باستخدام الدبابات وإنهاء المعركة في المناطقة الجبلية والتقدم نحو الحقول».

وأضاف أن المدنيين في ميكيلي التي يقطنها نصف مليون نسمة ينبغي أن يكونوا على دراية بالخطر، معتبراً أنه «حتى الآن نحن نهاجم فقط الأهداف التي يتمركز بها مقاتلو الطغمة العسكرية، لكن في حالة ميكيلي قد يكون الوضع مختلفاً». وقال: «نريد أن نبعث برسالة للناس في ميكيلي كي يحتموا من أي هجمات بالمدفعية، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن الطغمة العسكرية. المتمردون يتحصنون وسط المواطنين وعلى هؤلاء الناس أن يعزلوا أنفسهم عنهم. وبعد ذلك، لن تأخذنا بهم أي رحمة».

أما زعيم «جبهة تحرير شعب تيغراي»، ديبريسيون جبريمايكل، فذكر عبر رسالة نصية، أن قوات الإقليم تقف ثابتة في قتالها للقوات الحكومية الإثيوبية على الجبهة الجنوبية، وتشتبك مع تلك القوات حول بلدة أديجرات في شمال الإقليم.

وفي وقتٍ استمر فيه تدفّق اللاجئين إلى المجاور، رفض رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، وساطة الاتحاد الأفريقي، وقال إن الأنباء المتداولة بشأن لقاء يجمعه مع مبعوثين أرسلهم الاتحاد للتوسط في الصراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم تيغراي، «كاذبة». وكان رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا عيّن رئيس موزامبيق الأسبق، يواكيم تشيسانو، ورئيسة ليبيريا السابقة، إيلين جونسون سيرليف، والرئيس الجنوب أفريقي الأسبق إكغاليما موتلانثي، من «أجل تهيئة الظروف لحوار وطني مفتوح، وحل القضايا التي أدت إلى الصراع»، إلا أنه لم يعلن توقيت ذلك.

من جهته، أكد رئيس هيئة الأركان السوداني الفريق الركن محمد عثمان، بأن قوات الجيش منتشرة على طول الحدود مع إثيوبيا، وتعمل على تأمينها مع استمرار تدفق اللاجئين. وقال عثمان خلال جولة قام بها، أمس الأحد، إلى منطقة الحدود، إن السودان لا ينحاز لأي طرف من أطراف النزاع في إثيوبيا، وأضاف: «لن نغلق حدودنا أمام أي جائع أو متضرر من الحرب، ولن نفتح حدودنا لاستقبال أي من القوات التي تمثل أطراف الحرب في إثيوبيا». وأكدت السلطات السودانية أن استمرار تدفق اللاجئين الإثيوبيين، الذين تجاوز عددهم أخيراً 30 ألف شخص وقد يصل إلى 200 ألف حسب تقديرات الأمم المتحدة، يمثل ضغطاً اقتصادياً كبيراً.

(العربي الجديد، رويترز)

- 77 سنة نحرتم الاستقلال وخنتم رجالات الوطن ولا زلتم متمسكون بالأوهام ولبنان يحتضر عار عليكم #عيد_الاستقلال
- كيف تعترفون بالاستقلال، وبينكم من يلهث خلف إيران وأميركا والخليج والغرب؟ لا إنه ليس استقلالاً في غياب الولاء للوطن أولاً
- النظام السوري لم يعترف حتى الآن حتى بالوفد الذي يمثله في اجتماعات اللجنة الدستورية، ويسميه (وفد الحوار الوطني)، ولم يتم حتى الآن الاتفاق إلا على جدول عمل الجلستين القادمتين (المبادئ الوطنية والمبادئ الدستورية). ولم يتعهّد النظام بأي تعديلات، لا في صلاحيات الرئيس ولا حتى أقل منها
- قوات النظام تسحب أرتالا من خطوط تماسها في ريف إدلب؛ وتوجهها نحو الخطر الأكبر والأوحد إلى بادية ريفي حماة الشرقي وحلب الجنوبي للقيام بحملة تمشيط في المنطقة
- عمليات النظام وروسيا تتسم بالقصف الجوي والمدفعي المكثف وإحداث خسائر فادحة في صفوف المدنيين، إضافة إلى الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية من مشافٍ ومدارس وأسواق، بهدف الضغط على الفصائل وتخييرها بين الانسحاب أو الاستمرار في معاناة المدنيين
- يحاول الاحتلال أن يُعيد ما تبقى لهُ من هيبة في المنطقة، بعدما سوتها المقاومة بالأرض، من خلال قصفِ غزّة ليلاً، وترويع المدنيين كردِ اعتبار على تسوية كل اعتباراتهِ كما هيبته بالأرض. لقد هزأنا بالاحتلال، وما زلنا نهزأ بهِ. #غزة_تحت_القصف
- تقارب مصري سوداني. مناورات عسكرية مصرية سودانية. اضطرابات إثيوبية داخلية. انسحاب سوداني من محادثات سد النهضة. تعزيزات عسكرية سودانية في الحدود الشرقية. أكملوا الباقي، وحللوا
- لا يمكن للسودان أن يواصل في التفاوض في ملف سد النهضة هكذا بلا نهاية وبلا أفق محدد. يجب توسيع دائرة التفاوض تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، بمشاركة خبراء يقدمون خيارات أخرى، وتوفير إرادة سياسية برفع مستوى تمثيل فرق التفاوض، حتى وإن استدعى ذلك مشاركة رئاسة الوزراء في الدول الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا